الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت

معهد العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

تخصص تحليل اقتصادي و استشراف

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

دراسة حالة –عين تموشنت–

من إعداد الطلبة:

* بلعيد فاطمة الزهرة

* بن علي سمية

تحت إشراف الأستاذ:

* أ. يحياوي لخضر

لجنة التقييم:

مشرفا: يحياوي لخضر	أستاذ محاضر أ	جامعة عين تموشنت
رئيسا : بن مسعود نصر الدين	أستاذ محاضر أ	جامعة عين تموشنت
ممتحننا: بن يحي حسين	أستاذ محاضر أ	جامعة عين تموشنت

السنة الجامعية: 2022/2021

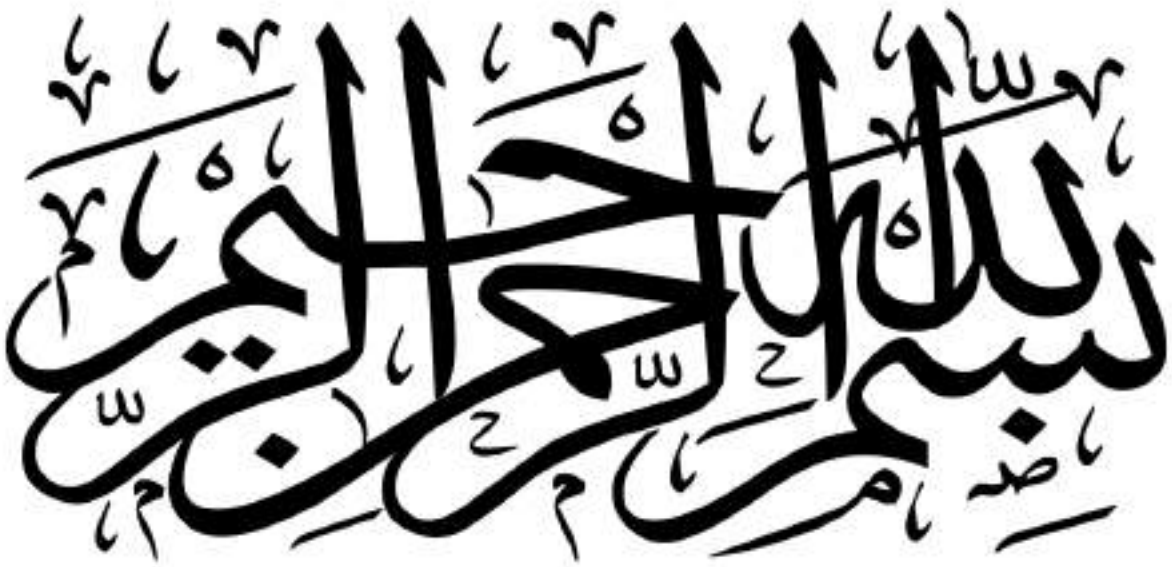
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر و التقدير

نحمد الله الذي اعاننا على انجاز هذا العمل المتواضع شكر خاص إلى الاستاذ الكريم و المتميز الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته و نصائحه لإنجاز هذا البحث، فله منا اسمى معاني الشكر و العرفان (لخظر يحياوي)

شكر و تقدير كبيرين إلى كل عمال مديرية الصناعة و المناجم و على راسهم (بوحجلة امال)

فنشكر كل من مد لنا يد المساعدة سواء من قريب أو من بعيد

إهداء

بسم الله الذي على احسن صورة خلقني

احمد على وصولي إلى هذه المرحلة من حياتي و تحقيقي لامنياتي و بكل فخر و اعتزاز و تواضع و امتنان، اهدي هذا العمل إلى:

من كرمهم الله في كتابه الكريم ،بعد بسم الله الرحمان الرحيم:"فلا تقل لهما أف و لا تنهرهما و قل لهما قولا كريما"

إلى امراة افنت شبابها من اجل رعايتي ، تخلت عن احلامها من اجل احلامي بدعائهاانارت درب حياتي، و سهرت الليالي من اجل سلامتي إلى رمز العطاء، و منبع الحنان إلى (امي الغالية)

إلى من كلله الله بالطيبة و الوقار إلى من علمني من احمل اسمه بكل افتخار ارجو من الله أن يرزقك الصحة و العافية،وان ارد اليك الجميل و لو بقليل (ابي العزيز)

إلى من رافقتني منذ أن حملنا حقائب صغيرة و معك سرت الدرب خطوة بخطوة و ما تزال ترافقني حتى الان إلى شمعة منقدة تنير ظلمة حياتي اختي توامي(خديجة)

إلى اخي و رفيق دربي في هذه الحياة معك اكون انا و بدونك اكون مثل لا شيئ إلى من ارى التفاؤل بعينه و السعادة في ضحكته في نهاية مشواري ياريد أن اشكرك على مرافقتك النبيلة إلى من تطلع لنجاحي بنظرات الامل اخي (نوردين)

و إلى ابنائه و زوجته التي هي بمثابة اختي الثانية (مُحَّد يحي،هيثم)

إلى خالتي التي بمثابة أمي الثانية التي لم تبخل علي بشيء و كانت سندا لي، و إلى ابنائها الذين هم بمثابة ابنائي (جميلة،مُحَّد عمر و كتكوته نور كوثر)

إلى الزملاء و الاصدقاء سواء بالمعهد أو خارجه :

أمال، راضية، عواطف، زاجية، نبية، إيمان، منال، رضا، أسامة،كريم، مليكة ،ملاك

فاطمة الزهرة

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك و لا تطيب لحظات إلا بذكرك و لا تطيب الجنة برؤيتك الله ﷻ إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة سيدنا مُحَمَّد صلى الله عليه و سلم إلى ملاكي و معنى الحنان و التفاني أمي رحمها الله و إلى من شقى من أجل راحتنا أبي أطال الله عمره

إلى أخواتي الأعزاء و أبنائهم (هدايات-لمياء-دعاء-كوتر) (نجم الدين-زهر الدين-رتيل)

إلى أخي العزيز نجيب و ابنته مريم

إلى الذي شاركت معه السعادة و الفرح و أقف معه في السراء و الضراء كما وقف معي رجلا و لم يبخل علي بنصائحه و مساعدته في طلب العلم زوجي "يوسف"

إلى صديقتي و أختي التي ساندتني في إنجاز هذه المذكرة بلعيد فاطمة الزهراء

إلى صديقاتي : إلهام و بختة

سمية

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مدخلا هاما من مداخيل النمو الاقتصادي،كونها تؤدي دورا هاما في ضمان استدامة التنمية الاقتصادية لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية هو تحسن المناخ الاستثماري لهذه الؤسسات و الدفع في اتجاه تشجيع قيامها و العمل على ايجاد جميع متطلبات لنجاحها و الارتقاء لها ، الذي جعلها تكتسب اهمية بالغة على الصعيدين المحلي و الدولي، و كذا تمثل الؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهم محركات التنمية اقتصادية و احد دعائمها الرئيسية لقيام النهضة،خاصة في السنوات الاخيرة باعتبارها مصدرا للتمية الدخل، و التوفير مناصب الشغل و خلق الثروة

و تعتبر الجزائر من بين الدول الداعمة لقطاع المؤسسات الصغرة و المتوسطة لادركها باهمية دور هذا القطاع في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني ودفع عملية النمو ،و تحقيق تنمية متوازنة و شاملة تتكيف مع الامكانيات المتوفرة لديها ، و بالرغم من الأهمية التي اوليتها الجزائر لهذا القطاع الا انه ما زال قطاعا هشا، تواجه العديد من الصعاب و العراقيل جعلته غير قادر على تحقيق الأهداف المنتظرة منه ، مما جعلها تتوجه نحو ترقية و تحسن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا لتنميتها و تطويرها و جعلها قادرة على المنافسة،حيث قامت الدولة الجزائرية بتبني العديد من البرامج الوطنية و غيرها

و عين تموشنت على غرارها في الولايات اهتمت بتنمية قطاع مؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، من خلال تهيئة الارضية التي تكفل توسع نشاطها في جميع المشاريع

1- اشكالية البحث:

مما سبق يمكن حصر اشكالية البحث في السؤال التالي :

- **ما مدى مساهمة مؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية بولاية عين تموشنت ؟**

و لإثراء هذا الموضوع والإلمام بمختلف الجوانب الأساسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية:

- ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟
- كيف يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مواجهة المشاكل التي تعترض طريقها؟

- ما هو دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية؟
- واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر خاصة في ولاية عين تموشنت ؟

2-فرضيات البحث:

كل هذه التساؤلات اخترنا لها عدة فرضيات تتمثل في مايلي :

- طبيعة مؤسسات الصغيرة و المتوسطة يجعلها تواجه العديد من المشاكل و الصعاب
- علاقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالتنمية الاقتصادية يمكن في المساهمة في التشغيل
- تتمثل في أهمية مؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالولاية عين تموشنت في كونها مصدرا لاستقطاب اليد العاملة و خلق مناصب الشغل

2- اهداف البحث و اهميتها:

2-1- أهداف البحث:

نسعى من خلال دراسة هذا الموضوع إلى تحقيق الأهداف التالية :

- الوقوف على واقع مؤسسات صغيرة و متوسطة في الجزائر خاصة في ولاية عين تموشنت
- التعرف على المساهمة التي تقدمها مؤسسات صغيرة و متوسطة
- التعرف إلى كيفية الوصول إلى التنمية من خلال مساهمة القطاع
- تحديد اثر و علاقة مؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالتنمية الاقتصادية
- التعرف على المؤسسات اقتصادية و بالتالي مؤسسات صغيرة و متوسطة في عين تموشنت

2-2 – أهمية البحث:

أن أهمية البحث تكمن في دراسة مدى مساهمة مؤسسات صغيرة و متوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، كونها البديل الأمثل للمؤسسات الكبرى في هذا المجال و مساهمتها في إحداث التوازن الاقتصادي و الاجتماعي ، الذي نراه حسب رأينا يتمثل في قطاع مؤسسات صغيرة و متوسطة و من جهة أخرى تكمن أهمية هذا البحث في كونه من المواضيع التي لم تعط لها الأهمية الكبرى وفق السياسات المتبعة في الجزائر سابقا، و للعلم فان بحثنا هذا مصب على موضوع من المواضيع الساعة التي احدث مشاغل المفكرين الاقتصاديين و السياسيين و الاجتماعيين

في أي دولة من الدول ،ولاسيما في الجزائر وذلك نظرا لأهمية و خطورته على الجهة الاقتصادية و السياسية و اجتماعية ألا و هو موضوع (دور مؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية بولاية عين تموشنت)

3-مبررات اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع:

- ارتباط موضوع الدراسة بالتخصص و هذا ما دفعنا للبحث و دراسته من خلال دراسة حالة
- تعدد جوانب الموضوع مما جعله مبينا للبحث و الإثراء
- الأهمية الكبرى لهذا القطاع في الجزائر لاسيما في مجال التنمية
- قيمة و اهمية موضوع التنمية الاقتصادية في ظل الإصلاحات الاقتصادية الحالية في الجزائر
- ارتباط الموضوع ب دور مؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية من بين المواضيع الجديرة بالاهتمام و الدراسة
- تميز هذا الموضوع ب حداثة هذا القطاع في الجزائر و خاصة بولاية عين تموشنت

4-حدود البحث:

- **في الإطار المكاني:** سنركز في دراستنا على دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث تتم الدراسة في مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية عين تموشنت، مديرية الصناعة و المناجم، الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب
- **في الإطار الزمني:** قد تم تحديد فترة الدراسة التي تمتد من سنة 2017الى 2020 م، نعتقد انها فترة كافية من اجل الحصول على معلومات تمكننا من تحليل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

5-الدراسات السابقة:

حضي هذا الموضوع مؤسسات الصغيرة و المتوسطة باهتمام واسع لدى الاكاديميين، نذكر منها ما يلي :

- **رسائل الدكتوراه:**

الدراسة الاولى: حكيم شبوطي: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

دراسة حالة الجزائر : أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر2007-2008

قام الباحث من خلال هذه الدراسة بتحديد ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال المفهوم، الخصائص ،عوامل النجاح و الفشل ، ثم انتقل إلى عرض تجارب بعض الدول في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تطرق إلى تجارب الدول الزائدة بالإضافة إلى تجارب الدول العربية، كما تناولت الدراسة واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشريع الجزائري، دور و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر و استراتيجية الجزائر لتطوير و تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الدراسة الثانية :علوي عمار: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية

دراسة حالة ولاية سطيف: أطروحة دكتوراه ،جامعة سطيف2010

تطرق الباحث من خلال هذه الدراسة إلى الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع الاثارة إلى تجارب بعض الدول في تنمية و تطوير هذا القطاع ،كما تناول واقع مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، و الدور الاقتصادي و الاجتماعي لهذه المؤسسات في الجزائر من حيث المساهمة في التشغيل و اخيرا قام الباحث بدراسة ميدانية تطرق فيها إلى هيئات دعم مؤسسات الصغيرة و المتوسطة و برامج التنمية المحلية و مدى تأثيرها على إنشاء و تطوير مؤسسات هذا القطاع عبر بلديات ،ولايات سطيف وما مدى تأثير ذلك على التشغيل ،استغلال الموارد المحلية و تحسين مستوى النشاط الاقتصادي المحلي

- **رسائل الماجيستر**:

الدراسة الاولى: مُحَّد ناصر: دور المؤسسات الصغيرة و المصغرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة

دراسة حالة ولاية تبسة: أطروحة الماجيستر، جامعة فرحات عباس،سطيفن2008-2011

تهدف هذه الدراسة من خلالها إلى توجيه مميزات هذه المؤسسات بغية خدمة التنمية الشاملة و التنمية المحلية المستدامة ضمن مختلف مناطق المكونة لها و باعتبار أن ولاية تبسة من ولايات التي تسعى إلى مساهمة في التنمية الوطنية الشاملة و المستدامة من خلال الارتقاء بمستويات التنمية المحلية المستدامة، في المنطقة و استغلال جميع الاليات لدعم هذه التنمية و التي تشكل فيها مؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مصغرة أهم مدخل

الدراسة الثانية: شيبان اسيا: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية

حالة الصناعات التقليدية و الحرف في الجزائر: رسالة ماجيستر-جامعة الجزائر 2008-2009

قامت هذه الدراسة على تشخيص عام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمحرك للتنمية الاقتصادية ،و أهم الاساليب التنموية في دول العالم لتشجيع نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما تطرقت الباحثة إلى مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بتقديم استراتيجية الجزائر لتطوير القطاع، و بيان أهم الأجهزة المتدخلة في ذلك و بعدها تحليل الاثار التنموية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، ثم قامت بدراسة واقع قطاع الصناعة التقليدية كنموذج للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، من خلال وضع تشخيص عام للقطاع و بيان استراتيجية الجزائر لتطويره، وصولا الى ابراز الدور التنموي لمشاريع الصناعة التقليدية، و اخيرا قامت بدراسة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لقطاع الصناعة التقليدية، و حاولت تحديد عملها و منافعها، و توضيح خصوصية نشاطها الاقتصادي

6-منهج البحث و الادوات المستخدمة:

من اجل الوصول إلى هدف البحث و الاجابة عن التساؤلات المطروحة ضمن الاشكالية سيتم الاعتماد على منهج التحليل و المقارنة بالإضافة إلى المنهج التحليلي ، و لتدعيم موضوع البحث يعتمد على المراجع المتاحة التي تتناول موضوع البحث المتمثلة في الملتقيات و مواقع الانترنت بغية اثراء الموضوع ، بالإضافة إلى اعتماد تحليل الجداول الاحصائية و الأشكال البيانية باستخدام برنامج excel

7- هيكل البحث:

لدراسة موضوع الاشكالية و التحقق من الفرضيات سيتم تقسيم البحث وفق طريقة ابحث الامريكية (APA) التي تضم الجانب العام للدراسة: مقدمة، اشكالية، فرضيات.. الخنو الجانب النظري عبارة عن مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية الاقتصادية و تتضمن التطرق إلى اساسيات كالدور و الخصائص ...الخ ، اضافة إلى الجانب التطبيقي و تختم بالتوصيات .

8-صعوبات البحث:

عند القيام بالبحث واجهتنا عدة صعوبات منها:

- صعوبة الانتقال إلى المكتبات من اجل الحصول على المراجع و هذا بسبب الوباء (كورونا)
- عدم توفر كتب و معلومات كثيرة حول هذا الموضوع و اقتصرنا على المقالات و المذكرات و الانترنت
- قلة الإحصائيات الجديدة المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- اختلاف احصائيات من جهة إلى اخرى متعلقة بالجزائر و هذا راجع إلى حداثة التجربة محلية في هذا الإطار.

الإطار النظري

يتمتع قطاع مؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالأولوية في اهتمام من طرف الدولة حيث ركزت عليه في انطلاقاتها التنموية ، وذلك لقيام هذه المؤسسات بالدور الحاسم في توسيع النشاط الاقتصادي و تنوع و في تحقيق الأهداف الائتمانية الأساسية ، ومن الواضح انها تمثل الغالبية الساحقة في الطاقات الاقتصادية في معظم البلدان، سواء من حيث العدد أو العمالة، و كذا أصبحت تمثل طرحا تحتل أولوية على صعيد اقتصاديات الدولة المتقدمة و النامية على حد سواء بما في ذلك الجزائر، حيث حضيت باهتمام مخططي السياسية ،الاقتصادية،الاجتماعية و ذلك انطلاقا من الدور الحيوي الذي تلعبه في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالجزائر و من هذا تطرقنا إلى دراسة :

1-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

1-1 نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

1-2 أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

1-3 مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

1-4 مشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2-التنمية الاقتصادية .

2-1الإطار المفاهمي للتنمية الاقتصادية .

2-2 اهمية و اهداف التنمية الاقتصادية.

2-3إستراتجية التنمية الاقتصادية.

3-دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

3-1 دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية .

3-2 دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية .

3-3 واقع مؤسسات الصغير ة و المتوسطة في الجزائر.

1- ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد:

زاد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعد ان فرضت وجودها على اكثر من صعيد في كثير من الدول من بينها الجزائر، و اصبح لدى الكثير من المسؤولين قناعة بضرورة دعم هدا النوع من المؤسسات ، و من هنا برزت اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في تشجيع التشغيل الذاتي و المبادرات الفردية و فكرة الابداع و التجديد مما ساهم بفاعلية في عملية التنمية الاقتصادية .

لهدا خصص هدا الجانب من البحث ، لتحليل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمحاولة تسليط الضوء على اهمية هدا القطاع بصفة عامة ، و على دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية ، حيث سنحاول تقديم تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الوقوف على الخصائص التي تميز هذه المؤسسات و مختلف الاشكال التي تأخذها حتى نتمكن من ابراز اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مصادر تمويلها.

1.1 مفاهيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ان تعبير صغير و تعبير متوسط هي مفاهيم نسبية قد تختلف من اقليم الى اخر و من دولة الى اخرى لدلك فان الدول على اختلافها المتطورة و النامية ، و كدا المنظمات الدولية المهتمة بهذا القطاع اصدرت مجموعة من التوصيات لتعريفها .

1.1.1 تعريف في بعض الدول

اسعى من خلال هدا العنصر الى عرض تعاريف بعض الدول المتقدمة و اخرى من العالم النامي للوقوف على اختلافات الموجودة بينهما.

–ولايات متحدة امريكية : لقد تم اعتماد و تعريف مؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولايات المتحدة الامريكية من طرف البنك الفيدرالي 1953، و الذي يعبر للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة بالمستقلة في الملكية و الادارات و تستحوذ على نصيب معين من السوق[1] كما تعرف حسب عدد العمال كما يلي:

الجدول 1: التعريف ولايات المتحدة الامريكية

النوع	عدد العمال
مؤسسات مصغرة	من01 الى 09 عمال
مؤسسات صغيرة	من 10 الى 199 عامل
مؤسسات متوسطة	من 200 الى 499 عامل

المصدر : رجم نصيب ،فاطمة الزهراء شايب ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل العولمة ، الدورة التدريبية حول : تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة : و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ،المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب ، سطيف يومي:25-26 ماي 2003 ،ص 06

-لكن تعريف واجه مسالة حجم المؤسسة من خلال الموافقة بين القيود الرقمية و السمات النوعية لكل صناعة ، ففي بعض الصناعات تعتبر المؤسسة صغيرة على الرغم من ان عدد عمالها يتجاوز 1000 عامل في حين اننا نلاحظ انه في بعض الصناعات الاخرى لا يتجاوز عدد العمال بها 200 عامل لتعتبر مؤسسة صغيرة ، و عليه فان المؤسسة الصغيرة ليس من الضروري ان تكون بالمعنى المطلق ، بل بالنسبة لمؤسسات اخرى في نفس مجال النشاط ، و تأسيسا على ذلك ، فما يعتبر طبقا لأحكام هذا التعريف مؤسسة صغيرة ،قد يكون في الواقع مؤسسة متوسطة او كبير[2].

[1] سمية قنديرة، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من البطالة** –دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة منتوري-قسنطينة ،الجزائر 2009-2010، ص57.

[2] سمية قنديرة ، مرجع سبق ذكره، ص58

-**تعريف بريطانيا** :عرف قانون الشركات البريطاني الي صدر عام 1985 المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها تلك المؤسسة التي تستوفي في شرطيين او اكثر من الشروط التالي : [1]

- حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار امريكي .
- حجم رأسمال مستثمر لا يزيد عن 65.5 مليون دولار امريكي .
- عدد العمال و الموظفين لا يزيد على 250 عامل.

-تعريف اليابان : استنادا الى القانون الاساسي حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعام 1963 فان التعريف المحدد لهذا القطاع لخصه الجدول التالي ، حيث يميز بين مختلف المؤسسات على اساس طبيعة النشاط.[2]

و سوف نحلل و نشرح التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال الجدول الموالي

الجدول:2 التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

القطاعات	رأسمال المستثمر	عدد العمال
المؤسسات المنجمية و التحويلية و النقل و باقي الفروع النشاط الزراعي	اقل من 100 مليون ين	300 عامل او اقل
مؤسسات تجارة بالجملة	اقل من 30 مليون ين	100 عامل او اقل
مؤسسات التجارة بالتجزئة و الخدمات	اقل من 10 مليون ين	50 عامل او اقل

المصدر : خوني رابح ،رقية حساني ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلية ،افريل للنشر و التوزيع،مصر،2003،ص29.

[1] نبيل جواد،**ادارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها**، ابتراك،مصر،الطبعة الاولى،2008،ص25

[2] فتحي السيد عبدو ابو احمد ، **الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية المحلية**،مؤسسة الشباب،الجامعة الاسكندرية،مصر،2005، ص 48-49

-**تعريف الهند:** المعيار المستخدم في الهند لتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو معيار رأسمال المستثمر ، و قد حددت قيمة رأسمال و هي قيمة قابلة للتغيير عام 1978 ب 750.000.00 روبية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، كما يعتبرون كل المؤسسات الباطنية التي يقل رأسمالها عن مليون روبية مؤسسة صغيرة و متوسطة [1]

2.1.1 تعريف لبعض التكتلات و المنظمات

من خلال هذا العنصر سنحاول تسلط الضوء على تعاريف اهم التكتلات و المنظمات على مستوى العربي و الاوروبي منهما :

- **البنك الدولي** : يعرف البنك الدولي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باستخدام معيار عدد العمال، حيث يصف المؤسسات التي يعمل بها اقل من 10 عمال بالمؤسسات المتناهية الصغر، و التي يعمل بها بين 10 و 50 عامل تعتبر مؤسسة صغيرة ، و ما بين 50 و 100 عامل فهي مصنفة كمؤسسات متوسطة.[2]
- **تعريف الاتحاد الاوربي** : جاء الاتحاد الاوربي بتعريف موحد بين الدول الاعضاء لهذا القطاع ، و هو التعريف الصادر في 06 ماي 2003،مواكبا به التطورات الحاصلة في العالم منذ 1996، كما هو ملخص في الجدول التالي :

الجدول 3: تعريف الاتحاد الاوربي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

نوع المؤسسة	الحد الاقصى لعدد الموظفين	الحد الاقصى لرقم الاعمال	الحد الاقصى مجموع اصول الميزانية
المصغرة	10 عامل	2 مليون اورو	2 مليون اورو
الصغيرة	50 عامل	10 مليون اورو	10 مليون اورو
المتوسطة	250 عامل	50 مليون اورو	43 مليون اورو

المصدر: عواطف محسن،امال مهاوة، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر : بين تحقيق التنمية و تحديات العولمة،الملتقى الدولي حول : استراتجية التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، يومي 18-19 افريل 2012،ص04

[1] بن عزة هشام،**دور القرض الايجاري في مويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، دراسة حالة البنك الجزائري ،مذكرة ماجيستر تخصص مالية دولية،كلية علوم اقتصادية وتجارية و علوم التسيير ،جامعة احمد بن بلة ،وهران،2011-2012،ص14

[2] يحي عبد القادر ،**دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في امتصاص** البطالة –دراسة حالة-ولاية تيارت، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة وهران،الجزائر،2011-2012،ص55

ان هذا التعريف الجديد الي دخل حيز التنفيد في 01 يناير 2005 ، يمثل خطوة رئيسية نحو تحسين بيئة الاعمال التجارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اوروبا ، و يهدف الى تشجيع روح المبادرة و الاستثمارات و النمو ، و قد وضع ها التعريف بعد مشاورات واسعة مع الجهات المعنية و استخدام ها التعريف هو طوعي في الدول الاعضاء ، و لكن مفاوضية الاتحاد جنبا الى جنب بنك الاستثمار الاوربي (EIB) و صندوق الاستثمار الاوربي (EIF)، تدعو هذه الدول الى تطبيقه على اوسع نطاق ممكن.[1]

- **تعريف منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية يونيدو UNIDO** : تعرف منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية **UNIDO** المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ،و يتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الاجل (استراتجية) و قصيرة الاجل (التكتيكية) كما يتراوح عدد عاملين فيها ما بين 10 الى 50 عامل.[2]
- **تعريف دول جنوب شرق اسيا** : في دراسة قام بها اتحاد شعوب بلدان جنوب شرق اسيا (ASEAIN) اعتمد كل من بروش و هيمتر على معيار حجم العمالة في تعريف المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة و التي عرفها كما يلي :

جدول 4: تعريف دول جنوب شرق اسيا

نوع المؤسسة	عدد العمال (عامل)
مؤسسة مصغرة	من 1 الى09
مؤسسة صغيرة	من10 الى 49
مؤسسة متوسطة	من 50 الى 99
مؤسسة كبيرة	100 فاكثر

المصدر : من اعداد الطالبتين

[1] عواطف محسن امال،مهاوة : **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين تحقيق التنمية و تحديات العولمة** الملتقى الدولي حول استراتجية التنظيم و ومرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،في الجزائر جامعة قاصدي مرباج، ورقلة ،يوم 18-19 افريل 2012، ص 05

[2] مصطفى يوسف كافي،بيئة و تكنولوجية ،ادارة مشروعات الصغيرة و المتوسطة مكتبة المجتمع العربي ،الاردن ، الطبعة الاولى،2014،ص29

3.1.1 معايير المعتمدة لتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

هناك مجموعة من المعايير التي يتم من خلالها تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك حسب الهدف من التعريف ، الا ان كل هذه المعايير تدور حول اتجاهين اساسين يعتبران مفتاح تعريف هذه المؤسسات و هما : الاتجاه الكمي ، الاتجاه النوعي

أ- المعايير الكمية

- ✓ **معيار العمالة:** يعتبر معيار حجم العمالة احد المعايير الاساسية و الاكثر انتشارا و استخداما و التطبيق ، و سهولة الحصول على المعلومات [1] الا انه لا يوجد اتفاق حول عدد العاملين بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي يختلف من دولة الى اخرى ، كما ان اتخاد هذا العامل منفصلا لوحده في القياس لا يعكس الوضع الحقيقي لحجم المؤسسة نتيجة الاختلاف في معيار راس مال بين مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي ، فهناك صناعات تتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة و لكنها توظف عددا قليلا من العمال و لا يمكن اعتبارها ضمن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و من هنا نستنتج بان هذا المعيار لا يصلح وحده في تحديد نوعية المؤسسة.
- ✓ **معيار رأسمال او قيمة الاستثمار** : يعتبر رأسمال او قيمة الاستثمار احد المعايير الكمية التي تستعمل للتمييز بين المؤسسات الكبيرة و المؤسسات الاخرى و باستخدام هذا المعيار يعرف بعض المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة على انها تلك المؤسسات التي لا يتجاوز فيها رأسمال المستثمر حد اقصى معين يختلف باختلاف الدولة ودرجة النمو الاقتصادي و غيرها ، اذ ان هذا المعيار وحده غير كاف لكون هناك بعض المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة التي تعتمد على تكثيف عدد العمال للاستفادة من التقليل في رأسمال ، و هناك مؤسسات اخرى يكون فيها رأسمال المستثمر للعامل الكبير ، و بالتالي يكون عدد العمال قليل لذلك يستخدم هذا المعيار كمعيار مكمل لمعيار عدد العمال او غيره من المعايير الاخرى.[2]

[1] عبد الله ، خبابة، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الية لتحقيق التنمية** ،دار الجامعة الجديدة ، مصر ،2013-ص14

[2] نبيل جواد : **ادارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** الجزائرية للكتاب –الجزائر- الطبعة الاولى ،2006ص30

- ✓ **معيار حجم الموجودات** : اي ما تملكه المؤسسة من اصول ثابتة[1] حيث ان القيمة التي تتراوح ما بين 50000 دولار و 500000 دولار لا يمكن اعتبارها معيارا لتعريف المؤسسة الصغيرة و لكن فقط في المؤسسات المكثفة للعمل كذلك يمكن تحديد قيمة تتراوح ما بين 10000 دولار و 2500000 دولار في بعض القطاعات التي توظف تكنولوجيا اكثر تقدما مثل المطابع.[2]
- ✓ **معيار قيمة المبيعات** :يستخدم هذا المعيار كوسيلة للتفرقة بين المؤسسات الكبيرة و المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة و هو صالح للتطبيق على جميع النشاطات هذه المؤسسة (صناعية، انتاجية ، خدماتية) و هذا بالرغم من صعوبة في الحصول على المعلومات و البيانات الدقيقة و يبقى في بعض الاحيان ، غير صالح خاصة في المؤسسات المصغرة التي يصعب الاحتفاظ بالدفاتر و الحسابات بشكل منظم.
- ✓ **معيار القيمة المضافة** :يقصد بالقيمة المضافة صافي انتاج المؤسسة بعد استبعاد قيمة المستلزمات الوسطية و المشتريات من الغير ، و يصلح هذا المعيار للتطبيق في مجال النشاط الصناعي و لكنه غير صالح في اجراء المقارنات بين الانشطة و القطاعات المختلفة ، هذا الى جانب صعوبة حساب تكلفة المستلزمات و القيمة المضافة في المؤسسات و المشاريع المصغرة

❖ بالرغم من اهمية المعايير السابقة إلا انها تبقى نسبية ، لهذا يجب ادراج نوع اخر من المعايير

ب- معايير النوعية : و هو جاء لتكملة المعايير الكمية حيث اخد بعدة خصائص تترجم من خلال المعايير التالية :

- ✓ **المعيار القانوني** : يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة و حجم رأسمال المستثمر فيها و طريقة تمويله ، فشركات الاموال غالبا ما يكون رأسمالها كبير مقارنة مع الشركات الاشخاص ووفقا لهذا المعيار نشمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جميع المؤسسات العائلية و التضامن و شركات التوصية البسيطة و التوصية بالأسهم و الخاصة الخ...[3]

[1] عبد الله خبابة،مرجع سبق ذكره،ص14

[2] نفس مرجع سابق ص30

[3] نبيل جواد ، مرجع سبق ذكره، ص33-34

- ✓ **معيار الاستقلالية و المسؤولية** : بالتمعن في الهيكل التنظيمي لهذا النوع من المؤسسات نجد ان المالك هو المسير و المشرف على تنفيد و تسيير معظم وظائف المؤسسة دون تدخل من الهيئات الخارجية ، و هو الذي يتولى اتخاذ القرارات و يتحمل المسؤولية الكاملة اتجاه الغير بالنيابة عن المؤسسة و له الاستقلالية التامة في الادارة و التسيير و في العمل [1].
- ✓ **معيار التكنولوجيا:** تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي تلك المؤسسات التي ستعمل اساليب انتاجية بسيطة ذات رأسمال منخفض و كثافة نسبية في عدد العمال مقارنة مع المؤسسات الكبرى [2].
- ✓ **معيار التنظيم (الادارة):** تصنف المؤسسة الى مؤسسة صغيرة او متوسطة حسب هذا المعيار اذا توفرت فيها خاصتين او اكثر من الخصائص التالية[3]:
  - الجمع بين الملكية و ادارة (مدير المؤسسة مالكها) .
  - قلة عدد مالكي رأسمال .
  - ضيق نطاق العمل (انتاج سلعة واحدة او تقديم خدمة واحدة) .
  - صغر حجم الطاقة الانتاجية .
  - تحمل الطابع الشخصي بشكل كبير .
  - تكون محليا الى حد كبير في المنطقة التي تعمل بها .
  - تعتمد بشكل كبير على المصادر المحلية لتمويل رأسمالها من اجل نموها .

1-2 دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- توعية الشباب في كيفية خلق مؤسسات صغيرة و متوسطة.
- تشجيع العمل الحر و المبادرات الفردية .

---

[1] دومي سمراء،عيد القادر عطوي ، التجربة المغربية في ترقية و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطور دورها في الاقتصاديات المغاربة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف ،25-28 ماي 2003 ،ص04

[2] عبد الله خبابة ،مرجع سبق ذكره، ص 16

[3] عبد الله خبابة، مرجع سبق ذكره ،ص16

- تطور فكرة الاختراع و الايداع من اجل التجديد على المنتجات الصناعية.
- عملية التوجيه للاستفادة من الدعم بواسطة الاجهزة التي خلفتها الدولة المتمثلة في (angem.anad.fgar.andpme.cgci.cnac)
- ترقية الفكر الاقتصادي و تجسيده على المحيط البيئي .

1-3 اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ترجع اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الى ما تلعبه من ادوار اقتصادية و اجتماعية اهمها مساهمتها في توفير مناصب الشغل و تحقيق التطور الاقتصادي ، و كذا دورها على الصعيد الاجتماعي كتحقيق الرفاهية و اشباع الحاجات ، و فيمايلي سنتطرق الى اهميتها المتماثلة في[1]:

- ✓ خلق مناصب عمل اكثر وفرة و استمرارية لتشغيل الشباب، و التحقيق من حدة مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول و لك بتكلفة منخفضة نسبيا اذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص العمل بالمؤسسات الكبرى ، و من ثم تحقيق العبء على ميزانيات الدول المختلفة في هذا المجال
- ✓ تنمية المواهب و الابداعات و الابتكارات و ارساء قواعد التنمية الصناعية ، حيث تشير النتائج الدراسات المتخصصة في هذا المجال الى ان عدد الابتكارات و الاختراعات التي تحققت عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزيد عن ضعف مثيلاتها التي حققتها المؤسسات الكبرى كما ان هذه الابتكارات تطرح على نطاق تجاري في الاسواق خلال فترات زمنية اقل
- ✓ الارتقاء بمستوى الادخار الاستثمار ، من خلال تعبئة رؤوس الاموال من الافراد و الجمعيات و الهيئات غير الحكومية و غيرها من مصادر التمويل الذاتي ، الامر الذي يعني استقطاب موارد مالية كانت ستوجه الى الاستهلاك الفردي غير المنتج
- ✓ مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في رفع الناتج المحلي

[1] رابح خوني ، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها** ،ابتراك الطابع و التوزيع ،2008،ص16

1-4 اشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تصنف مؤسسات الصغيرة و المتوسطة الى عدة انواع تختلف باختلاف المعايير المعتمدة في ذلك و اهم هذه المعايير نجد كالتالي :

1-4-1 تصنف مؤسسات الصغيرة و المتوسطة على اساس طبيعتها : تنقسم الى 3 انواع

- **المؤسسات العائلية** : تتميز مؤسسات الصغيرة و المتوسطة العائلية او المنزلية تكون مكان اقامتها هو المنزل بحيث تعتمد على المهارات اليدوية و الاساليب التقليدية و تنتشر في الريف و المدينة و يغلب عليها الطابع العائلي.
- **المؤسسات التقليدية** : شبه النوع الاول في كونها تستخدم العمل العائلي و تنتج منتجات تقليدية و تستعين ببعض اليد العاملة خارج افراد العائلة و تعتبر هذه الصفة مميزة لها شكل واضح عن النوع الاول كما انها تتخذ ورشة صغيرة كمحل للقيام بالأعمال الخاصة بها
- **المؤسسات المتطورة و شبه المتطورة** : تتميز هذه المؤسسات عن غيرها في اتجاهها الى الأخذ بفنون الانتاج الحديثة من ناحية التوسع في استخدام رأسمال الثابت او من ناحية تنظيم العمل او من ناحية المنتجات التي يتم صنعها بطريقة منتظمة و منظمة ، و طبقا لمقاييس صناع الحديثة ، و تختلف بطبيعة الحال درجة تطبيق هذه التكنولوجية بين كل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة شبه المتطورة من جهة و المتطورة من جهة اخرى

2-4-1 تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على اساس طبيعة منتجاتها :يتم تقسيم مؤسسات صغيرة و متوسطة حسب تخصصها في الانتاج الى ثلاث انواع فإما تنتج سلعا استهلاكية او وسطية او سلع التجهيز

- **مؤسسات انتاج السلع الاستهلاكية** : تعمل هذه المؤسسات في نشاط السلع استهلاكية المتمثلة في:

* المنتجات الغدائية.

*تحويل المنتجات الفلاحية.

*منتجات الجلود و الاحذية و النسيج.

* الورق و منتجات الخشب.

و ما يميز هذه الصناعات انها لا تتطلب رؤوس اموال ضخمة لتنفيذها.

- **مؤسسات انتاج السلع الوسيطية:** يحتوي هذا النوع على كل من مؤسسات صغيرة و متوسطة المتخصصة في :

*تحويل المعادن .

* المؤسسات الميكانيكية و الكهربائية.

* الصناعة الكيميائية و البلاستيك.

* صناعة مواد البناء.

* المحاجر و المناجم[1].

- **مؤسسات انتاج سلع التجهيز** : تتميز صناعة سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة بكونها تتطلب راس مال كبير ، لذلك فان مجال عمل هاته المؤسسات يكون ضيقا حيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج و تصليح و تركيب المعدات انطلاقا من قطع الغيار المستورد.

1-4-3 تصنيف مؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الشكل القانوني :

ان الشكل القانوني للمؤسسات يتفق مع طبيعة النظام السياسي السائد ففي الانظمة الليبرالية تسود اشكال الملكية الخاصة ، بينما في الانظمة الاقتصادية يكون تدخل الدولة كبيرا ، حيث تسود اشكال الملكية العامة مع وجود اشكال الملكية الفردية في نطاق محدود في بعض الانشطة كالزراعة و الخدمات .

[1] بلحمدي سيدي علي: **مؤسسات صغيرة و متوسطة، كاداة لتحقيق التنمية الاقتصادية** (رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر ن ، ص 15)

1-5 خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- ✓ سهولة انشائها فهي لا تتطلب اموالا كبيرة لإنشائها و التمويل غالبا ما يكون محليا ، و تعتمد على مستلزمات انتاجية محلية ، ايضا لا تتطلب استردها كثير من الاحيان
- ✓ تستخدم تكنولوجيا اقل تناسب ظروفها المحلية و نقصد بذلك انها لا تتطلب تكنولوجيا معقدة او مستوردة
- ✓ لا تتطلب مساحات كبيرة لإقامتها بل تشغل مساحات و تجهيزات بسيطة ، كما يجعل تكاليفها منخفضة
- ✓ تتميز بالمرونة في اعمالها و عملياتها و منتجاتها بما يمكن تعديلها وفق للظروف المتاحة و المحيطة بالمؤسسة
- ✓ تعمل على احداث التوزيع المتوازن للسكان بين الريف و المدينة و لك من خلال توطين الصناعة في المناطق الريفية
- ✓ هيكلها التنظيمي بسيط يعتمد على مستويات اشراف محدودة
- ✓ تستخدم نظام معلوماتي غير معقد يتلائم مع نظام اتخادها للقرارات
- ✓ الاعتماد على الطلب المحلي و خلق تنمية متوازنة
- ✓ صعوبة توفير ضمانات كافية للبنوك خاصة في المراحل الاولى من النشاط مما يجعلها تعتمد على التمويل الذاتي او العائلي اساسا ، و تمويل نموها يكون من مصادر داخلية
- ✓ ارتفاع الاسعار و تدني الجودة مقارنة بالمنتجات المنافسة المنتجة من قبل المشاريع المحلية الكبيرة او المستوردة
- ✓ تدني قدراتها الذاتية على التطور و التوسع نظرا لإهمال جوانب البحث و التطوير ، و عدم الاقتناع بأهميتها و ضرورتها

1-6 مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[1]

يمكن تصنيف مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الى ثلاث انواع اساسية و هي :

(ا)- **التمويل الرسمي Finance formelle** : و ذلك من خلال المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك و شركات التامين ، و صناديق التوفير و الادخار و اسواق رأسمال الخ...

(ب)- **التمويل غير الرسمي Finance informelle**: **اي** تلك الجهات التي تعمل خارج اطار النظام القانوني الرسمي للدولة و يعتبر اكثر مصادر تمويلا للمؤسسات المصغرة من بين هذه القنوات : الاقتراض من الاقارب و الاصدقاء ، و هي ثاني وسائل استعمالا لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سواء في الدول المتقدمة او النامية .

(ج)- **التمويل الذاتي L'AUTO Financement** : تعتمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مصادر تمويلها اساسا على المدخرات الشخصية لدى اصحابه بالإضافة الى ايرادات بيع ممتلكاتهم الخاصة فهي تكون رأسمال المشروع و في حالة عدم كفاية هذا المصدر قد يلجا الشباب المستثمرين الى المصدرين السابقين.

1-7 المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[2]

تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عدة مشاكل و صعوبات تتمثل أهمها فيما يلي:

أولا-مشاكل التموين و الائتمان: تعتبر المعوقات التمويلية أهم معوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و التي تتجلى في صعوبة فرص الحصول على التمويل الخارجي المناسب، مثل الحصول على القروض من

[1] سليمان ليدية ، سليمان دهية : **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم سياسة التشغيل في الجزائر** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، الجزائر،2014-2015 ،ص44-46

[2] ماجدة رحيم: واقع ودور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اقتصاد الوطني مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي طور الثاني كلية علوم اقتصادية و علوم تجارية و علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة-الجزائر 2017-2018

البنوك التجارية خاصة في البلدان النامية فقد بينت دراسات عديدة أن عدم قدرة أو قبول البنوك تمويل هذه المؤسسات سواء عند إنشائها أو توسيعها مبرر بما يلي :

- ✓ -افتقاد الثقة في القائمين على مؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- ✓ ضعف القدرة على توفير البيانات المالية و التشغيلية مما يعيق القدرة على تقدير الجدارة الائتمانية للمؤسسة من قبل البنك أي صعوبة اعداد دراسة الجدوى.
- ✓ ضعف الضمانات المتوافرة اللازمة لتقديمها إلى البنوك للحصول على التمويل.
- ✓ نقص الخبرة التنظيمية و الإدارية لهذه المؤسسات في المعاملات البنكية .

ثانيا–مشاكل إدارية: تصطدم كافة الجهود المتعلقة بالحركية الاستثمارية في مؤسسات الصغيرة **و المتوسطة بمجموعة كبيرة من العوائق الإدارية و الإجراءات البيروقراطية المعقدة، التي تتطلب عشرات التراخيص و الموافقات و العديد من الوثائق و الجهات التي تتطلب الاتصال بها و أصبح محيط المؤسسة غير مساعد فهناك تباطؤ في الإجراءات و تعقيد الشبكات ،نقص التكوين الموظفين، نقص الإعلام، الوثائق المطلوبة**[1].

ثالثا–مشاكل تسويقية: و هي متمثلة في عدم اهتمام أصحاب مؤسسات صغيرة و متوسطة بدراسة السوق، لتصريف المنتجات، و ذلك لنقص الكفاءة و القدرات التسويقية جراء نقص الخبرات و المؤهلات لدى العاملين، و عدم وجود معرفة أو خبرة بالمفهوم الحقيقي للتسويق و حصر هذا المفهوم بأعمال البيع و التوزيع [2].

رابعا– مشاكل قانونية: تتمثل المشاكل القانونية (تشرعيه) في عدم وجود قانون موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يحدد تعريفا لها وينظم عملها و يوفر لها تسهيلات في مجالات التمويل و التراخيص بالإضافة إلى التعقيد في إجراءات إنشاء و صعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها، حيث تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من

[1] صالح صالحي: **اساليب تنمية المشروعات صغيرة و متوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة علوم اقتصادية و علوم التسيير جامعة سطيف، العدد (3) ن2004،صك39

[2] رضا زهواني: **تحسين نتخطيط الانتاج في مؤسسات صغيرة و متوسطة دراسة حالة مؤسسة رمال بلاستيك** نقرت،مذكرة ماجيستر جامعة ورقلة2006-2007،ص1

مشكلة تعدد الجهات التفتيشية و الرقابية بالإضافة إلى غياب التنسيق بين هذه الجهات و بين الجهات المنظمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

خامسا– المنافسة: تتعرض مؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمشكلة المنافسة بين بعضها البعض نتيجة للزيادة العددية الهائلة لهذه المؤسسات التي دخلت مجال الأعمال حديثا، و كذلك المنافسة بين المؤسسات الوطنية و بين مؤسسات الأجنبية من جهة ثالثة التي غالبا ما يفضلها المستهلك على المنتوج الوطني لدى هيئات سابقة مما يصعب على المؤسسات صغيرة و متوسطة أن تقف في وجه المنتوج الأجنبي

سادسا–اليد العاملة: عدم وفرة العمال المدربة و المؤهلة من المشاكل التي تؤثر سلبا على اداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بالإضافة إلى تدهور المستوى المهني و الفني للعاملين و ضعف التوجه نحو تحديث و تجديد الخبرات و المهارات كما نجد مشكل تسرب اليد العاملة المدربة من المؤسسات صغيرة و المتوسطة إلى مؤسسات كبيرة بحثا عن شروط العمل أفضل من حيث الأجور الأعلى و المزايا الأفضل مما يضطرها باستمرار إلى توظيف يد عاملة ، اقل كفاءة و مهارة و تحمل مشاكل و أعباء تدريبهم فضلا عن عدم بقائهم في أعمالهم ، و هو ما من شانه أن يخفض من الإنتاجية و من نوعية السلع المنتجة بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف

سابعا– مشكل العقار الصناعي: غالبا ما نجد للمستثمر الجديد صعوبة كبيرة في تدبير المكان الملائم و في المباني ألازمة لإنشاء مؤسسة، ففي الكثير من البلدان النامية لا تتولى الحكومات عملية إقامة مناطق صناعية تلائم احتياجات صغار المستثمرين ، و من ثم فان العبء الأكبر في تدبير المكان الملائم و الابنية اللازمة يقع على عاتق المستثمر نفسه، مما يتطلب منه تجميد جزء من رأسماله ، هذا بالإضافة إلى بعض الصعوبات الأخرى التي ترتبط بعدم توفر البني التحتية و المرافق الأساسية، و لهذا يبقى مشكل العقار الصناعي عائقا في انجاز و تحقيق العديد من المشاريع الاستثمارية و الصناعية.

2– التنمية الاقتصادية

اصبح احداث التنمية الاقتصادية من اوليات اهداف جميع الحكومات المتقدمة و النامية على السواء ، و ان كانت التنمية نفسها عملية نسبية تختلف سماتها و اهدافها من بلد الى اخر و لذلك فقد تعددت المفاهيم التي تتناول هذا الموضوع و للإمام به يجب ان نتطرق الى ما يلي

2-1 الاطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية

قبل التطرق الى مفهوم التنمية و عناصرها ، لابد من التطرق اولا الى مفهوم النمو الاقتصادي

2-1-1 النمو الاقتصادي و التنمية :

يعرف النمو الاقتصادي على انه الزيادة الحقيقية في الناتج القومي لبلد ما و الناجمة عن عوامل رئيسية اهمها الحسن في نوعية الموارد المتاحة لزيادة هذا الناتج في هذا البلد كالتعليم مثلا ، و التحسين المستوى التكنولوجي لوسائل الانتاج ،كل هذا سيؤدي بالضرورة الى زيادة قيمة السلع و الخدمات التي يتم انتاجها في اي قطاع من القطاعات الاقتصادية في اي بلد لهدا يمكن القول ان النمو الاقتصادي هو عبارة عن الزيادة مستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة في اقتصاد ما ، خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة.[1]

كما تتعدد تعاريف التنمية الاقتصادية ، حيث يعرفها البعض على انها العملية التي بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم ، هذا الانتقال يقضي احداث العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في التباين و الهيكل الاقتصادي .[2]

و يعرفها اخرون بأنها العملية التي بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي [3]

على العموم يمكن ان نعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يحدث من خلالها تعبير شامل و متواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي و تحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة و تحسين في نوعية الحياة و تعبير هيكلي في الانتاج .[4]

---

[1] علي جدوع ، الشرفات : **التنمية الاقتصادية في العالم العربي** : دار جليس الزمان للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2010 ص 40-39

[2] مُحَمَّد عبد العزيز، عجيمة ، **عبد الرحمن يسري احمد : التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مشكلاتها** ، الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع ، 1999 ، الاسكندرية ، ص 24

[3] مُحَمَّد عبد العزيز ، عجمية ، عبد الرحمن يسري احمد ، نفس المرجع ، ص 24

[4] عبد القادر مُحَمَّد عبد القادر عطية : **اتجاهات حديثة في التنمية** ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، 2000 ص 17

2-2 اهمية و اهداف التنمية الاقتصادية :

سنعرض في ما يلي اهمية و اهداف التنمية الاقتصادية

2-2-1 اهمية التنمية الاقتصادية

- التنمية الاقتصادية وسيلة ضرورية لتقليل الفجوة الاقتصادية و التقنية بين الدول النامية و المتقدمة ، حيث هناك عوامل اقتصادية و غير اقتصادية ساعدت على زيادة حدة هذه الفجوة من بينها التبعية الاقتصادية للخارج ، ضعف البنيان الزراعي و الصناعي ، نقص رؤوس اموال ، انتشرت البطالة ، ارتفاع نسبة الامية ...

- كما ان التنمية الاقتصادية تعد اداة و وسيلة للاستقلال الاقتصادي ، حيث مجرد الحصول القطر المتخلف على الاستقرار السياسي لا يترتب عليه انقضاء حالة التبعية هذه ، بل ان التعامل التكنولوجي و نوع المشروعات التي تقيمها الدولة المتخلفة بعد استقلالها ، و هنا يستلزم التخلص تدريجيا من التبعية بتغيير الهيكل الاقتصادي للدولة ، اي يجب احداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدول استغلالا صحيحا [1].

-الى جانب ما سبق فان التنمية الاقتصاد تعمل على تحسين مستوى معيشة افراد المجتمع من خلال زيادة دخول هؤلاء الافراد ، و توفير فرص العمل ، و بالتالي ينعكس ذلك على المستوى الصحي و التعليمي لهم ، كما تعمل على توفير السلع و الخدمات لأفراد المجتمع بالكميات و النوعيات المناسبة .

- اما على مستوى الاقتصاد الكلي فتعمل التنمية الاقتصادية على تحسين الناتج المحلي و تحقيق التطور الاقتصادي المنشود [2].

2-2-2 اهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية عدة اهداف نتذكر من بينها ما يلي:

- ✓ توفير الظروف العامة الملائمة للتنمية القطاعات الاقتصادية و يشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار و الطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف الانشطة الاقتصادية .

[1] بشار يزيد الوليد : **التخطيط و التطور الاقتصادي** دار الراية ، للنشر و التوزيع ، عمان ط 1 ، 2008 ص 116-117

[2] علي جدوع الشرفات : مرجع سبق ذكره ، ص 14

- ✓ الابتعاد عن السياسات الاقتصادية المالية منها و النقدية التي قد تؤدي الى حالات اقتصادية غير مرغوبة كالركود الاقتصادي او التضخم .
- ✓ تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية و الحد من اللامساواة في توزيع الدخل .
- ✓ التوسع في برامج التدريب في الانشطة الاقتصادية لتحقيق قدر من المهارة لدى المتدربين في هذه الانشطة مما يؤهلهم للمساهمة الفاعلة في برامج التنمية الاقتصادية .
- ✓ حصر امكانيات التنمية الاقتصادية و حصر العوائد المتوقعة من استخدام هذه الامكانيات.
- ✓ تنفيد برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد و توظيف كافة عناصر الانتاج في خدمة هذه البرامج .
- ✓ السعي لتوفير الاساليب الفعالة و اتباع هذه الاساليب في تسريع انشطة الاقتصاد وصولا لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.
- ✓ تحقيق الاهداف الاقتصادية القومية المتمثلة في زيادة الدخل القومي ، و رفع مستوى معيشة المواطنين ، و العدالة في توزيع الدخل[1].

2-3 استراتيجيات التنمية الاقتصادية :

للتنمية الاقتصادية عدة استراتيجيات يمكن ذكر اهمها فما يلي :

2-3-1 استراتيجية التنمية الزراعية :

يؤدي القطاع الزراعي دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية و خاصة في اقتصاديات الاقطار النامية ، حيث تكون مساهمته كبيرة في توليد الناتج القومي في معظم هده الاقطار ، و قد تزيد في البعض منها على مساهمة القطاعات الاخرى ، اضافة الى ان الزراعة تستوعب الجزء الاكبر من المشتغلين في الاقتصاد ، و يعتمد عليها

[1] علي جدوع الشرفات : مرجع سبق ذكره ، ص 11-12

معظم السكان بشكل مباشر او غير مباشر ، كما تشكل الصادرات الزراعية القسم الاكبر من صادرات الكثير من هذه الاقطار[1].

2-3-2 استراتيجية التنمية الصناعية :

يعمل التصنيع على تحويل مواد الخام الى سلع مصنعة استهلاكية و انتاجية ، و من واقع التجارب البلدان المتقدمة فان التصنيع هو شرط ضروري للتنمية و في نفس الوقت هو مرافق لعملية التنمية الاقتصادية ، لذلك ليس هناك تنمية اقتصادية دون تحقق التصنيع ، كما ان التصنيع الحقيقي هو الذي يساهم في تحقيق التنمية باعتبار ان القطاع الصناعي قطاع ديناميكي يعمل على تطوير العديد من القطاعات وتحقيق العديد من المنافع[2].

2-3-3 استراتيجية الربط بين التنمية الزراعية و التنمية الصناعية :

ان اي تطور في قطاع الزراعي لابد ان يصحبه تطور مماثل في القطاع الصناعي و العكس صحيح ، فالتنمية الاقتصادية تحتاج الى تطوير الاثنين معا ، فالعلاقات المتشابكة و الوثيقة فيما بين القطاعين تستدعي اتباع استراتيجية الربط فيما بين الصناعة و الزراعة لتامين نجاح الاثنين معا و تحقيق تنمية الاقتصادية

لهذا فان القطاعين مكملان لبعضهما ، و ان توسيع الصناعة يعتمد الى حد كبير على التحسينات في الانتاجية الزراعية ، و بالمثل فان التحسينات في الانتاجية الزراعية تعتمد على التجهيزات اللازمة من مستلزمات الانتاج من الصناعة ، بما فيها توفير السلع و الاستهلاك المصنعة الى تمثل الحوافز للمزارعين ، لزيادة الانتاج [3].

---

[1] فليح حسن خلف : **التنمية و التخطيط الاقتصادي** ، عالم كتاب الحديث للنشر و التوزيع –عمان- الاردن ط 1 ، 2006 ، ص 192-193

[2] علي جدوع الشرفات ، مرجع سبق ذكره ، ص 223

[3] مدحت القريشي : **التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات)** دار وائل للنشر و التوزيع – الاردن- عمان ، ط 1 ص 134-135

2-3-4 استراتيجية الحاجات الأساسية :

تعرف الحاجة على انها اي ضرورة موضوعية تحفظ حياة الانسان و تامين رفاهيته ، و تنقسم الحاجات مادية و تشمل كل تلك الحاجات التي يضمن اشباعها استخدام موار بشرية او طبيعية او عوامل انتاج اما الحاجات غير مادية فهي نوعين :

-حاجات تركز على تأكيد ذات الفرد و تحققها بمعنى شعور الفرد بأنه قادر على تحقيق اهدافه دون محبطات بسبب تمتعه و ممارسته للحريات الاساسية .

- و اخرى تركز على دور المجتمع في حياة الفرد من خلال خلق الفرص و الحوافز المعنوية لذلك .

يقترن اشباع الحاجات الاساسية بالتصنيع و اولويات الانتاج ، و هذا يجعل صناعات مثل تعليب الطعام و مصانع النسيج و مواد البناء ، و تركيب وسائل المواصلات العامة والطرق و الجسور و ما يرتبط بها من صناعات ذات اهمية قصوى ، هذا التصنيع هو بالضرورة مستقل لأنه يتوجه الى السوق الداخلية و يقل ارتباطه بالسوق و التجارة الخارجية ، و يحقق هذا التصنيع ايضا بناء هيكل صناعي متكامل داخليا و متكامل مع القطاعات الاقتصاد القومي الاخرى ، و في مقدمتها الزراعة ، و منسق مع اهداف المجتمع الاجتماعية و الحضارية ، لكي يصل الى تنمية مستقلة و هي التي يمكن ان تغدي نفسها و تسير قدما دون استجداء عون داخلي [1].

2-3-5 استراتيجية النمو المتوازن

و تشمل توجيه برنامج التنمية بشكل شامل لكافة القطاعات المختلفة ، اي ان يكون الاستثمارات موزعة حسب القطاعات المختلفة كل حسب حاجاته و يعتبر (روزنشين و رودان) من اهم مؤيدي استراتيجية النمو المتوازن ، تتمثل في ان صنف السوق يعتبر من اهم العقبات التي تقف في طريق التنمية ، بسبب انخفاض القوة الشرائية . و الحل لهذه المشكلة يتمثل في اقامة صناعات مختلفة في وقت زمني متقارب تكون هذه الصناعات فيما بينها سوقا واسعا و كبيرا بدلا من انشاء صناعة واحدة داخل الدول.

[1] صالح خليل ابو اصبع : **الاتصال و التنمية المستدامة في الوطن العربي** دار البركة للنشر و التوزيع –الاردن ، عمان ، ط 1 2008 ، ص 18

و يعتبر التوازن ضروري بين التجارة الداخلية و الخارجية حيث الحاجة لاستراد المعدات و السلع الضرورية لعملية التنمية ، كما ان الزيادة في الانتاج سوف يؤدي الى زيادة الطلب على العمالة ، و لذلك فالدول النامية بحاجة باستمرار الى تشجيع الصادرات من اجل تمويل الطلب على الواردات.[1]

2-4 التنمية المستدامة :

سنحاول في هذا ابراز تعريف التنمية المستدامة و تحديد اهم عناصرها

2-4-1 مفهوم التنمية المستدامة

هي التنمية التي يفي باحتياجات الحاضر دون التقليل من قدرة الاجيال المستقبل غلى الوفاء باحتياجاتها .

ان التنمية المستدامة عملية مجتمعة يجب ان تساهم كل الفئات و القطاعات و الجماعات بشكل متناسق ، و لا يجوز اقتصارها على فئة قليلة و مورد واحد ، كما انها تهدف الى التوافق و التكامل بين البيئة و التنمية [2] .

و تعرف كذلك بأنها ذاك النشاط الذي يؤدي الى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة ، و بأقل قدر ممكن من الاضرار و الاساءة الى البيئة

ام عن اكثر سمات المميزة لهذا المفهوم هي :

-التنمية المستدامة تختلف عن التنمية بشكل عام ، باعتبارها اكثر تداخلا و اكثر تعقيدا من هذه الاخيرة.

- تتوجه التنمية المستدامة اساسا الى تلبية متطلبات و احتياجات اكثر الشرائح فقرا في المجتمع و تسعى الى حد الفقر في العالم .

-للتنمية المستدامة بعد نوعي يتعلق بتطوير الجوانب الروحية و الثقافية و الابقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات .

[1] بشار يزيد الوليد : مرجع سبق ذكره ، ص-ص ، 123-124

[2] صالح خليل ابو اصبع : مردع سبق ذكره ، ص 35-36

– لا يمكن في حالة التنمية المستدامة فصل عناصرها و قياس مؤشراتها لشدة تداخل الابعاد الكمية و النوعية.[1]

2-4-2 عناصرها

تتمثل اهم العناصر المكونة للتنمية المستدامة فيما يلي :

- **العنصر الاقتصادي** : و يستند الى المبدأ الذي يقضي بزيادة دخل المجتمع الى اقصى حد و القضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الامثل و بكفاءة .
- **العنصر الاجتماعي** : و يشير الى العلاقة بين الطبيعة و البشر ، و تحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية و التعليمية الاساسية ، و الوفاء بالحد الادنى من معايير الامن ، و احترام حقوق الانسان ، كما يشير الى تنمية الثقافات المختلفة ، و التنوع و التعددية ، و المشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار
- **العنصر البيئي** : و يتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية و البيولوجية ، بحيث يتم تطوير حلول معيشية على المستويين الاجتماعي و الاقتصادي تستهلك مواد اولية اقل و كذألك اقل تلوثا [2] .

3- دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

3-1 دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية

- على الرغم مما تواجهه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من تحديات ضخمة و خاصة في عصر العولمة و عصر التقنيات المعقدة و عصر الرأسمالية و العولمة التي تعتمد على المنافسة و نظام السوق المفتوح إلا أنها تحتل الأهمية الأولى في اقتصاديات الوطنية كونها المحرك الرئيسي و المصدر التقليدي لنمو و تطور الاقتصاد و ما زالت احد و أهم روافد العملية الاقتصادية و الاجتماعية في تطور اقتصاديات

[1] الطاهر الخامرة : **المسؤولية البيئية و الاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حالة سونطراك** ، مذكرة ماجيستر ، جامعة ورقلة 2006-2007 ، ص29

[2] عبد الرحمن العايب : **التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة** – مذكرة ماجيستر ، ، جامعة سطيف ، 2010-2011 ، ص 27

الدول بشكل عام و الدول النامية بشكل خاص بل إن بعض الدراسيين و الباحثين اعتبرها العمود الفقري للاقتصاد الوطني و خاصة بعدان شهد هذا القطاع انتشارا واسعا في مختلف أرجاء العالم خلال السنوات الأخيرة و أصبحت تشكل نسبة كبيرة من الاقتصاد الوطني.[1]

حيث أنها تعتبر احد مجالات الاهتمام المتزايد في مختلف الاقتصاديات العامة و الاقتصاد الجزائري خاصة ومن خلال التركيبة المالية و الهيكلية و التنظيمية و القانونية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، التي جعلتها تتمركز ضمن أولويات الإصلاح الجزائري بغية الوصول إلى المعدلات الاقتصادية و المستويات المعيشية المرجوة و ذلك من خلال مساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي و عن طريق إحداث قيمة مضافة باستغلال عناصر الإنتاج المحدودة و تلك التي تتميز بالندرة النسبية بالإضافة إلى قدرتها على تحقيق التوازن التنموي الأفضل بين مختلف المناطق الحضرية و الريفية عن طريق تقليل معدلات التفاوت الاقتصادي بين الأقاليم و ذلك راجع إلى خصائص و المميزات التي تؤهلها الاستثمار المزايا النسبية لكل منطقة و المساعدة على سد فجوات التنمية في الجزائر و تكلفة محدودة و سرعة متباين و بالتالي الوصول إلى تنمية متوازنة شاملة بحيث [2]يبرز دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال :

❖ **أولا –المساهمة في زيادة الناتج القومي :**

حيث تؤدي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى تحقيق مشاركة جميع الشرائح المجتمع من خلال عملتي الادخار و الاستثمار بتوجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار و تعبئة رؤوس الأموال التي كانت من ممكن أن توجه نحو الاستهلاك ، و هذا يعني زيادة المدخرات و الاستثمارات و بالتالي زيادة الناتج الوطني

❖ **ثانيا– قيامها بدور الصناعات المغدية او المكملة للصناعات الكبيرة :**

عند مستويات معينة من الإنتاجية ، من خلال كونها مصدر لتزويد الصناعات الكبيرة ببعض احتياطاتها كذلك الرافد الذي تصب فيه الصناعات الكبيرة منتجاتها و لهذا تساعد المؤسسات

[1] مايل عبد المولى طشطوش ، **المشروعات الصغيرة و دورها في التنمية** ، دار حامد للنشر و التوزيع ، الأردن عمان الطبعة الأولى 2012 ص 63

[2] مشري مُحَّد الناصر، **دور المؤسسات الصغيرة و المصغرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة** ، مذكرة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة عرفات عباس سطيف ، الجزائر ، 2008-2011 ص91

الصغيرة و المتوسطة إذا تم توجيهها للعمل كفروع ثانوية للصناعات الكبيرة ن كما يعزز حالة التكامل الصناعي بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة الحجم و تنوع و توسيع هيكل الإنتاج فضلا عن أن هذه المؤسسات هي بذور أساسية للمؤسسات الكبيرة

❖ **ثالثا– وسيلة للاستثمار المواد الاولية المحلية :**

سواء كانت خدمات غير مستثمرة أو سلعا نصف مصنعة مما يجعلها وسيلة هامة لتشجيع و دعم الإنتاج الزراعي و الإنتاج الصناعي على حد سواء عند اعتمادها على مدخلات الإنتاج المحلية بما فيها الآلات المصنعة حاليا فضلا عن دورها في تنمية و حماية الصناعات التقليدية التي أصبحت تلقى رواجا لدى الشعوب العالم .[1]

❖ **رابعا– دورها الايجابي في تنمية الصادرات :**

تعاني معظم الدول النامية من وجود عجز في ميزان التجاري، و يمكنها ان تواجه هذا العجز عن طريق زيادة حجم الصادرات و خفض الواردات و ذلك من خلال توفير السلع تحل محل السلع المستوردة [2] ، اما الجزائر فقامت برسم استراتيجية شاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات تستهدف رفع نسبة الصادرات الوطنية خارج النفط و هذا من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الوطنية ككل ، بما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية ، حيث بدا طرح عدد من الإجراءات بمراحل تصب حلها في بناء اقتصاد خارج النفط .[3]

[1] الاخضر بن عمر ، علي اللموشي ، **معوقات المؤسسات الصغير و المتوسطة في الجزائر و سبل تطورها** مداخلة ضمن الملتقى الوطني ول واقع و افاق النظام محاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في جزائر ن جامعة الوادي ، الجزائر ، يومي 05-06 203 ص 7

[2] فتحي السيد عبده ، ابوهيد، احمد ، **الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية المحلية** ، مؤسسة شباب ، الجامع الاسكندرية ، 200.

[3] بوسهيمي احمد، **الاستثمار في المؤسسات المصغرة و دورها في تنمية المحلية** بمنطقة الجنوب العربي الجزائري اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص تسيير مؤسسات ن كلية علوم الاقتصادية و العلوم التجارية وتسيير ، جامعة الجزائر ، 2003 ص 218

❖ **خامسا– تخفيض كلفة العمل :**

تفهم هنا من زاوية صياغة و إعادة الإنتاج قوة العمل لذلك تدرج ضمن تكلفة العمل لذلك النفقات الاجتماعية التي تخصصها المؤسسة لعمالها (نقل–مطعم–تسلية) و التي تتنقل الى تكلفة الإنتاج ، فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها مجالا يصعب على العمال التنظيم داخله فعم يقبلون بشروط اقل ، مقارنة بالمؤسسات الكبرى من حيث مستوى الأجور و النفقات الاجتماعية

❖ **سادسا – استخدام الموارد المحلية :**

تساعد هذه الصناعات في استغلال الموارد المحلي التي ما كانت لتشتغل و تترك عاطلة فمن المعروف إن طلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على رأس المال هو طلب محدود ن فمن ثم فان المدخرات القليلة لدى الأفراد و العائلات قد تصبح كافية لإقامة مشروع من هذه المشروعات المفيدة بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة كما تقوم بالاستغلال المواد الأولية الموجودة في مناطق معينة و كذلك تصنيع المنتجات الثانوية المختلفة من المصانع الكبيرة ، كما تقوم باسترجاع النفايات و الفضلات الناتجة عن الاستهلاك النهائي للسلع فمثلا هذه المسترجعات تكون كمادة أولية تفيد في عملية الإنتاج و تعتبر كاقتصاد صرف الأموال

❖ **سابعا – تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد :**

تعد هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة احدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد لأنها تعتمد على رؤوس الاموال الوطنية و مدخرات صغار المدخرين للاستثمار ، و من ثم فأنها تعد من الوسائل التي تترقع من مستوى مشاركة افراد المجتمع في التنمية و تساعد في اعداد الوطنين الصناعيين و تكوين مجتمع صناعي.[1]

[1] حكيم شيوطي : **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية** ، دراسة حالة الجزائر ، اطروحة دكتوراه جامعة 2007-2008، ص 52-53

3-2 دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاجتماعية

يعد الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم محركات التنمية و إحدى دعائمها الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد المحلي أو الإقليمي و بذلك ينظر إلى الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على انه وسيلة للحد من البطالة نظرا إلى كثافة عنصر العمل به و انخفاض ما تستلزم من رأس مال لخلق فرص العمل كما انه وسيلة للتقريب بين التحول في اتجاه تحقيق عدالة التوزيع و للتخفيف من حدة الفقر و نظرا إلى أهمية القطاع أي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية فقد أولته دول كثيرة و منها الجزائر تمثلت في إنشاء هياكل مؤسساتية للتخطيط و الإشراف ، ووضع برامج تنموية و لاشك ان الوقوف عند الدور الذي تؤدي المؤسسات المصغرة كأداة فاعلة في التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة بجعلها تبين دورها التنموي [1] على الصعيد الاجتماعي من خلال ما يلي :

❖ اولا- خلق فرص عمل جديدة :

تعاني البلدان النامية من مشاكل البطالة بنوعها السافر و المقنع و خاصة في مجال الزراعي و قطاع الخدمات في المدن و من ثم تستطيع الصناعة الصغيرة و المتوسطة ، ان تلعب دورا في ذلك حيث تقام المصانع في أماكن و جود البطالة فتخلق فرصا منتجة للعمل فضلا على ان هذه الصناعات لا تتطلب إنفاق مبالغ كبيرة على المرافق عامة كما هو الحال عند إقامة المصانع الكبيرة و يلاحظ أيضا ان هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تستخدم فنون الإنتاج من النوع الأقل تطورا او الذي يستخدم اليد العاملة بشكل كثيف مما يساعدهم في حل مشكل البطالة و في الحد من الهجرة من الريف إلى المدن ، بالإضافة إلى إعداد الرياديين من رجال الأعمال الصغار الذين يشكلون رصيدا بشريا واعدا للمشروعات الكبيرة و تزايد دور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني باستمرار و كذا في الدول النامية لأنها إما أن تكون مكثفة للعمالة آو ذات قدرة استيعابية كبيرة فتوفر فرص عمل للفئات الباحثة عن العمل و بالتالي فان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعمق دور المبادرة الذاتية و توجه التوظيف الذاتي يكون دورها عظيما في مراحل النمو الأولى للاقتصاد لأنها تشكل قاعدة للانطلاق .

[1] بوسهيمي احمد، الدور التنموي في المؤسسة المصغرة في الجزائر مرجع سبق ذكره ،ص 211-212

❖ **ثانيا: – رفع مشاركة الاناث في النشاط الاقتصادي**

إن تدعيم دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات الريفية خاصة و التي يتم ممارستها القرى و الأقاليم المختلفة يساعد على رفع مشاركة الإناث في الأنشطة المختلفة التي تتطلب عمالة نسائية مثل المشغولات و الملابس المطرزة و النسيج حيث يساعد هذا على استغلال طاقتهن و لاستفادة من أوقات فراغهن و زيادة دخلهن و رفع مستوى معيشتهن و من ثم يتحقق الاستغلال الأمثل للقوى العاملة من النساء و يدعم مشاركتهم في النشاط الاقتصادي و يحد من بطالتهن و تشير الدراسات إلى أن مساهمة المرأة في هذا القطاع تعد فعالة.[1]

❖ **ثالثا– المساعدة على تطوير افراد المجتمع و الانتقال بهم الى درجة الاعتماد على الذات :**

و ذلك بدلا من الاعتماد على الآخرين حيث تساعد هذه المنشئات في ظهور التشغيل الذاتي و تناميه و تطور إبداعات الفرد بعيد عن التزامه بالأنظمة المقيدة و تعليمات تحد من إمكانية اعتماد الموظف على اجر او راتب و بالتالي تساهم في تطور مفهوم الزيادة في المجتمع و ترسيخ قيم الزيادة لدى الأفراد و إبعادهم عن الأفكار و الركود إلى الوظيفة .[2]

❖ **رابعا– دورها في محاربة الفقر و تنمية المناطق الاقل حظا في النمو والتنمية :**

ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمكن اعتبارها الية فعالة لمكافحة الفقر والعوز من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين من الرجال و النساء وسعة انتشارها خاصة في الاقاليم النائية الاقل حظا في النمو أو الأكثر احتياجا للتنمية ، الأمر الذي يؤهل هذه الأقاليم الى فرص اكبر في التنمية والتطور من خلال إنعاشها بهذه المشاريع فضلا عن احتوائها الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من الدول خاصة بعد أن تصدرت هذه القضية منذ بداية عقد التسعينات سلم أولويات الحكومات و مؤسسات التمويل الدولية .

[1] حكيم شيوطي : مرجع سبق ذكره ، ص217-218

[2] منظمة العمل العربية: **دور المنشات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق ازمة** البطالة ، ورقة عمل للمنتدى العربي للتشغيل ببيروت 19-2009/10/21 ن ص 22

❖ **خامسا– المساهمة في تنمية المواهب و الابتكارات :**

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مجالات الخصبة لتعزيز تشجيع المواهب و الأفكار الجديدة و فرصة الإبداع و الابتكار لأصحاب المبادرات الفذة و المتميزة من رواد الأعمال ذوي الكفاءة و الطموح و النشاط من خلال توظيف مهاراتهم و قدراتهم الفنية و خبراتهم العملية و العلمية لخدمة مشاريعهم [1].

❖ **سادسا– الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كعنصر من عناصر ضمان الدخل :**

بالإضافة إلى استقرار العمل في المؤسسات الصغيرة فانه يستجيب إلى متطلبات الفئات الأكثر تعرضا للتهميش و البطالة كالنساء و الشباب و المتقدمين في السن و ذلك ما يتميز به من مرونة في العلاقات و قلة التدرج الوظيفي

❖ **سابعا– الاستثمار في المؤسسات الصغيرة كعنصر من عناصر ادماج المناطق النائية :**

بحيث يسهم في إدماج المناطق النائية في الحياة الاقتصادية فمسالة التطور الإقليمي التي كانت قديمة جدا تطرح في إطار عام و شامل يسعى إلى تحقيق التوازن بين الأقاليم

❖ **ثامنا– الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و ينمي المبادرات الفردية:**

تسمح المؤسسات الصغيرة بإظهار روح المبادرة و تحمل المخاطر و تنميتها لان رجل الأعمال الذي يبدأ بالاستثمار في المؤسسات الصغيرة لابد انه يواجه المخاطر، الغير المتوقعة مما يتطلب القدرة على التنبؤ بالأحداث الغير المتوقعة و اتخاذ القرارات السليمة حيالها

❖ **تاسعا– الاستثمار في المؤسسات أساسي للتنويع الثقافي في الاقتصاد :**

يهتم بعض العلماء بدور أخر غير ظاهري للاستثمار في المؤسسات الصغيرة وهو دورها في تعزيز التنويع الثقافي و الحفاظ عليه ، فإذا أخدنا مثلا على ذلك (الجالية الجزائرية التي تعيش في فرنسا ففي شهر رمضان تقوم الجالية بإقامة أفراد منها أعمالا صغيرة تخدم الحاجة الخاصة للجالية ، كإقامة مطعم عربي او متجر لمواد يحتاجها العرب) كتحضير حلويات شهر رمضان و من ثم توفر لهم فرصة الحفاظ على تراثهم و تقاليدهم و هويتهم الثقافية[2].

[1] الأخضر بن عمر علي الموشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 07

[2] بوسهمين احمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 221-223

3-3-مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

تعود نشأة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الى فترة الاستعمار ، حيث تلعب دورا فرعيا ملحقا للشركات الفرنسية و ابتداء من سنة 1958 و في اطار المخطط الاستعماري المعروف بمخطط قسنطينة اصبحت هذه المؤسسات تعمل لأجل تطور الصناعة المحلية تخدم المستعمر، و ذلك من خلال الارباح التي تحققها بسبب انخفاض تكلفة اليد العاملة بالإضافة الى توفير السلع للمعمرين و الابقاء على تبعية الاقتصاد الجزائري لاقتصاد فرنسا.[1]

و يمكن تقسيم مراحل تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الى 3 مراحل :

- المرحلة الاولى من 1963 الى 1982
- المرحلة الثانية من 1982الى 1988
- المرحلة الثالثة من1988 الى غاية يومن هذا

اولا-تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفترة 1963-1982:

كان قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتكون بعد لاستقلال من مؤسسات صغيرة و تم استنادها للجان التسير بعد رحيل ملاكها الأجانب كما أنها و منذ 1967 أصبحت ضمن أملاك الشركات الوطنية تم إصدار القانون الأول للاستثمار في 1963،و هذا لمعالجة عدم الاستقرار المحيط الذي عقب الاستقلال ، و لم يمكن له اثر ضعيف تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أما قانون الاستثمار الذي صدر منذ 1966 كان يهدف الى تحديد وضعية الاستثمار الخاص الوطني في إطار التنمية الاقتصادية الحيوية .

و اعتبرت في الحقيقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دائما كمكمل للقطاع العام الذي كان له الدور المحرك للسياسة الاقتصادية و تنمية الدولة طبقا لاستراتيجية التنمية المعتمدة على الصناعات المصنعة في الاقتصاد المركزي آنذاك و خلال كل هذه الفترة 1936-1982 لم تكن هناك سياسة واضحة تجاه القطاع الخاص و الذي لم

[1] بزيان عثمان ، **قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، ملتقى متطلبات بتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسط في الوطن العربي ، جامعة الشلف (الجزائر) ، 17و 18 افريل 2006، ص 767

يعرف سوى بعض التطور على هامش المخططات الوطنية بالإضافة إلى ذلك فان تشريع العمل كان صارما ، و الأكثر من هذا فقط تم إغلاق التجار الخارجية في وجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

هذه الوضعية أدت إلى الحذر التكتيكي لرأس المال الخاص المستثمر حسب الظروف التي توجه السياسة، كانت المجالات الخاص التي تم الاستثمار فيها تحتاج إلى تحكم تكنولوجي قليل و تحتاج أيضا إلى عدد ضئيل من اليد العاملة المؤهلة و بصفة عامة التوجه كان ملائما نحو قطاعات التجارة و الخدمات أين استمر الخواص الاستثمار فيها ، أما في الصناعة فان رأس مال الخاص تبني استراتيجية لاستيراد المواد الاستهلاكية النهائي المواد الغذائية و النسيج ، مواد البناء [1].

ثانيا– تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال المرحلة 1982–1988

خلال هذه الفترة و حسب الأهداف المسطرة و المخططة فان هناك إدارة للتأطير و توجيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و اتضحت هذه الوضعية و التي ترجمت في إطار صدور قانون التنظيم الجديد و المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني قانون (1982/08/21) الذي منح للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعض الإجراءات منها :

1- حق التحويل الضروري للحصول على التجهيزات و في بعض الحالات المواد الولية.
2- القبول المحدد للترخيصات الشاملة للاستيراد ، و كذلك لنظام الاستيراد بدون دفع .

و في عام 1983 تم إنشاء ديوان للتوجيه لمتابعة الاستثمار الخاص و كان تحت وصاية التخطيط التهيئة العمرانية في نفس الوقت و كان من مهامه الأساسية.

انطلاقا من 1990 برز تدريجيا مبدا جديد قائم على الحري و المساواة في المعاملة لتحقيق التنمية اذ ان المؤسسات الجزائرية العمومية منها خاصة ستعامل من الان فصاعدا نفس المعاملة بعد إلقاء كل الاحتكارات

[1] ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان باينات ، **التدقيق الإداري و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2008، ص 122-123

و تحرير التجارة الخارجية و قد انشات الجزائر وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 211-94 المؤرخ 18 جويلية 1994 .[1]

ومن اجل القيام بالتصحيحات الضرورية و اعطاء نفس جديد لترقية الاستثمارات أصدرت السلطات العمومي في 2001 الامر المتعلق بتطوير الاستثمار رقم 01-03 في 2001/08/20 و قانون توجيه و ترقية الاستثمارات ، و هذا من :

1- استقبال و إعلام و مساعدة المستثمرين المقيمين و الغير المقيمين .

2- تقديم خدمات إدارية .

أما قانون توجيه و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، فانه يعرف و يحدد إجراءات التسهيلات الإدارية في مرحلة إنشاء المؤسسة كما تم إنشاء صندوق لضمان القروض المقدمة من طرف البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إتباع الدولة لهذه السياسة لمساعدة و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من اجل النهوض بهذا القطاع و توجه الجزائر إلى دعم هذا القطاع يعود لتميزه بعدة مميزات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و تذكر من هذه الميزات ما يلي :

1- بانها تستعمل تقنيات بسيطة .

2- بقدرتها على توفير العمل حيث هذه المؤسسات اكثر قدرة على امتصاص العملة نظرا لانخفاض تكلفة خلق فرص العمل ، كما انها توفر فرص توظيف للعمالة الاقل مهارة،اضافة إلى انها اصبحت ملاذا لخريجي الجامعات في ظل تغيير مفاهيم العمل الحر،و انتشارا ثقافة الاستثمار .[2]

3- توجيه الاستثمار الخاص الوطني نحو نشاطات مناطق يمكنها الاستجابة لاحتياجات التنمية و تامين تكاملها مع القطاع العمومي .

---

[1] عبد اللاوي مفيد، جميلة الجوري ، **الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و واقعها في الجزائر** ،مداخلة ضمن الملتقي الوطني حول واقع و افاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي (الجزائر) ، يومي 05/06/05 2013، ص 3

[2] ناصر دادي عدون ، مرجع سبق ذكره ن ص 126-127

4- تامين تكامل احسن للاستثمار الخاص بسيرورة التخطيط

و من قانون الاستثمارات لسنة 1988 اعترفت بان القطاع الخاص و لأول مرة بعد الاستقلال له دوره في تجسيد اهداف التنمية الوطنية

ان استثمار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة قد استمر في التوجه اساسا نحو فروع الانشطة من الواردات من السلع الاستهلاكية النهائية و من ناحية اخرى عرفت المناولة تطورا ضعيفا كان من المفروض ان تكون مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فخلال الفترة الممتدة من (1963-1988) لم تعرف اي ترابط او التحام للقطاعات العمومية و الخاصة و الذي يسمح لها بتنمية علاقة الشراكة في مجالات المناولة [1].

ثالثا- تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال المرحلة 1988 إلى غاية يومنا هذا :

في 1988 ، و مع تفاقم الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالجزائر ، تم اختيار التوجه نحو اقتصاد السوق و بالتالي تم وضع إطار تشريعي جديد بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية ، هذا الإطار وضح الأهداف العامة التالية :

1- تعويض الاقتصاد الموجه باقتصاد السوق.

2- البحث عن استقلالية المؤسسات العمومية و إخضاعها للقواعد التجارية .

3- تحرير الأسعار.

4- استقلالي البنوك التجارية و بنك الجزائر[2].

عرفت هذه المرحلة صدور العديد من القوانين التي كان لها انعكاس على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهمها:

1- قانون رقم 29/88 المؤرخ في 1989/07/19 الذي وضع الاحتكار المؤسسات العمومية على التجارة الخارجية و فتح أبوابه على وجه القطاع الخاص.

---

[1] بوهزة محمد بن يعقوب ، **تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، مداخلة في الدورة التدريبية حول : تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية ن جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر) ، ماي 2003، 5-3

[2] ناصر دادي عدون ، مرجع سبق ذكره ، ص 125

2- قانون رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد و القروض الذي يضم حركات رؤوس أموال و تشجيع على أشكال الشركات دون أي استثناء

3- تتشكل أغلبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من المؤسسات الخاصة حيث شهد عددها تطورا في بالغ الأهمية ابتداعا من سنة 200 و ذلك بفعل تسهيل الإجراءات أمام نشأتها من جهة أخرى.[1]

و قبل أن نتطرق إلى الإحصائيات يجب أن نذكر أهم أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و التي تدخل في الإحصاء الذي تقوم به مختلف الهيئات و الصناديق الخاصة بتمويل و مرافقة الشباب و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هي :

1- **المؤسسات الخاصة:** و هي المؤسسات التي تعود ملكيتها للأفراد أو الخواص و هي تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تنقسم إلى مؤسسات أشخاص معنوية و مؤسسات أشخاص طبيعية (مهن حرة) .

2- **المؤسسات العامة:** و هي المؤسسات التي تعود ملكيتها كاملة أو جزء كبير منها الدولة و هي تمثل نسبة ضعيفة جدا من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

3- **المؤسسات التقليدية** : و هي كل مؤسسة يغلب عليها العمل اليدوي و تكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة و قد حدث تعديل وزاري فانتقلت هذه المؤسسات إلى قطاع السياحة بذلك تكون قد خرجت من الإحصاء العام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك ابتداعا من سنة 2010 حيث عوضت عند التقسيم الإحصائي بالمؤسسات ذات النشاط الحرفي.[2]

---

[1] قدي عبد المجيد ،**مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول : استراتيجيات التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الوادي (الجزائر) ، يومي 18و 19 افريل 2012، ص 4

[2] سليمان ناصر ،عواطف محسن ، **قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات ، المعوقات و الحلول** ،بحث مقدم للملتقى الدولي الاول حول تقييم استراتيجيات و سياسات الجزائر الاقتصادية ن لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في افاق الالفية الثالثة بالجزائر ، بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة المسيلة (الجزائر) بالتعاون مع مخبر الاستراتيجيات و السياسات الاقتصادية في الجزائر ، يومي 28 29 اكتوبر 2014، ص 6

3-4 – الجهات المشرفة على إنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

سنعرض فيما يلي أهم الأجهزة التي تهدف إلى إنشاء و تدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

أولا – الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب

عملا بأحكام المدة 16 من الأمر رقم 96-14 المؤرخ في 8 صفر عام 1417 الموافق 24 يونيو سنة 1996، تحدث هيئة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم ، نسمى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، توضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ، يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة لجميع نشاطاتها ، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي [1] .

تقوم الوكالة بالاتصال مع المؤسسات و الهيئات المعنية، بالمهام الآتية:

- تدعم و تقدم الاستشارة و ترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم؛
- تسير ، وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما ، تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما الو تخفيض نسب الفوائد ، في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع المستفادة من قروض البنوك و المؤسسات المالية ، بمختلف الاعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم و تشغيل الشباب و بالامتيازات الاخرى التي يحصلون عليها .
- تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع و معالجتها.
- تطبق كل تدبير من شانه أن يسمح بتعبئة الموارد الخارجية المخصصة لتمويل نشاطات لصالح الشباب، و استعمالها في الآجال المحددة ، وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما .[2]

ثانيا – الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تنشا لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار بموجب الأمر رقم 3-1 المؤرخ في 22 أوت سنة 2001

[1] المادة 1،2،3،4، من المرسوم التنفيذي رقم 96-296، مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417، الموافق 8 سبتمبر 1996، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ، و تحديد قانونها الاساسي ،ص::12

[2] المادة 6 من المرسوم التنفيذي،96-296: مرجع سبق ذكره ، ص :12.

للوكالة اجل أقصاه ثلاثون يوما ابتداء من ايداع طلب المزايا ، من اجل :

- تزويد المستثمرين بكل الوثائق الإدارية الضرورية لا نجاز الاستثمار .
- تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفضه منحه اياها .

في حالة عدم الرد من قبل الوكالة أو الاعتراض على قرارها ، يمكن أن يقدم المستثمر طعنا لدى السلطة الوصية على الوكالة التي يتاح لها اجل أقصاه خمسة عشر يوما للرد عليه.

تقوم الوكالة بالمهام التالية :

- ضمان ترقية الاستثمارات و تطويرها و متابعتها،
- استقبال المستثمرين المقيمين و غير المقيمين و إعلامهم و مساعدتهم ،
- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات و تجسيد المشاريع بواسطة الشباك الوحيد اللامركزي ؛
- منع المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به [1] .

ثالثا – الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر

و هي منظومة جديدة للقرض المصغر دخلت حيز التطبيق خلال سنة 2004 و تتولى هذه الوكالة الإشراف على صندوق الضمان ألتعاضدي للقرض المصغر و الذي يعتبر آلية جديدة لضمان القروض التي تقدمها البنوك و المؤسسات المالية للمستنفدين من القروض المصغرة[2].

يمنح القرض المصغر لفئات المواطنين دون دخل و ذوي الدخل الضعيف غير المستقر و غير المنتظم

يوجه القرض المصغر إلى :

- إحداث الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة في المنزل، باقتناء العتاد الصغير و المواد الأولية الأزمة لانطلاق النشاط؛

[1] المادة 6،7،21، من الأمر رقم 1-3، مؤرخ في اول جمتدى الثانية\ن عام1422، الموافق20 غشت سنة 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار،ص:4-7

[2] الطيب داودي: **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية ن الواقع و المعوقات "حالة الجزائر"** ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ن العدد 11 سنة 2011

- شراء المواد الأولية.
- يحدد مبلغ القرض بخمسين ألف دينار 50.000 دج كحد ادني و لا يمكنه أن يفوق أربعمائة ألف دينار 400.000 دج[1].

رابعا– صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

طبقا لأحكام المادة 14 من القانون رقم 1-18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001، تنشا مؤسسة عمومية تسمى صندوق ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تنجزها

يتولى الصندوق المهام التالية :

التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات الآتية

- إنشاء المؤسسات؛
- القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات[2].

خامسا– الصندوق الوطني للتامين على البطالة

أنشا هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في جويلية 1994 أوكلت له مهمة دعم العمال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35و50 سنة و الذين فقدوا مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة الاقتصاد في مرحلة التسعينات ، كما أوكلت له مهمة تدعيم هؤلاء البطالين بخلق نشاط خاص بهم لإعادة إدماجهم بعد أن

[1] المادة 3،6، من المرسوم الرئاسي رقم، 4-13، مؤرخ في 29 ذي القعدة ، عام 1424، الموافق 22 يناير سنة 2004، يتعلق بجهاز القرض المصغر ، ص:3

[2] المادة 5،1،2، من المرسوم التنفيذي رقم 2-373، مؤرخ في 6 رمضان عام 1423، الموافق 11 نوفمبر سنة 2002 ، يتضمن إنشاء، صندوق القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحديد قانونه الأساسي: 13-14

يقدم لهم تكوينا خاصا في المجالات المهنية التي عليها طلب فيسوق العمل ، و تبقى مساهمة هذا الصندوق في مجال تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضعيفة جدا مقارنة بالأجهزة الأخرى[1] .

[1] عمار شلابي : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية ، مجلة البحوث و لدراسات الانسانية ، جامعة سكيكدة ، العدد 5 ماي 2010

ملخص الإطار النظري:

نستنتج في الأخير أن مؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحظى باهتمام كير من الدول و ذلك لما توفره لها من محيط ملائم و أرضية مناسبة لبدء نشاطها و توسيع دورها في التنمية الاقتصادية من خلال تأهيلها و ترقيتها في مختلف مجالاتها

كذلك من خلال دراستنا فنقول أن هذه المؤسسات تعتبر أحسن بديل من المؤسسات الكبرى في ميدان التشغيل و ذلك لسهولة إنشائها و تكوينها كما أنها تتطلب رؤوس أموال كبيرة لانطلاق نشاطها.

و كذا نقول أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم محركات التنمية ، و احد الدعائم الرئيسية بقيام النهضة الاقتصادية في جميع اقتصاديات و كما تعتبر عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بمثابة مرحلة انتقال للمؤسسة من مستوى إلى مستوى أخر تتميز بالكفاءة و المر دودية ، و ذلك تمكنها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي و تعزيز قدراتها التنافسية لمواجهة المنافسة المتنامية وطنيا و دوليا.

الإطار التطبيقي

المخطط العام للمؤسسات صغيرة و المتوسطة (الشكل1)

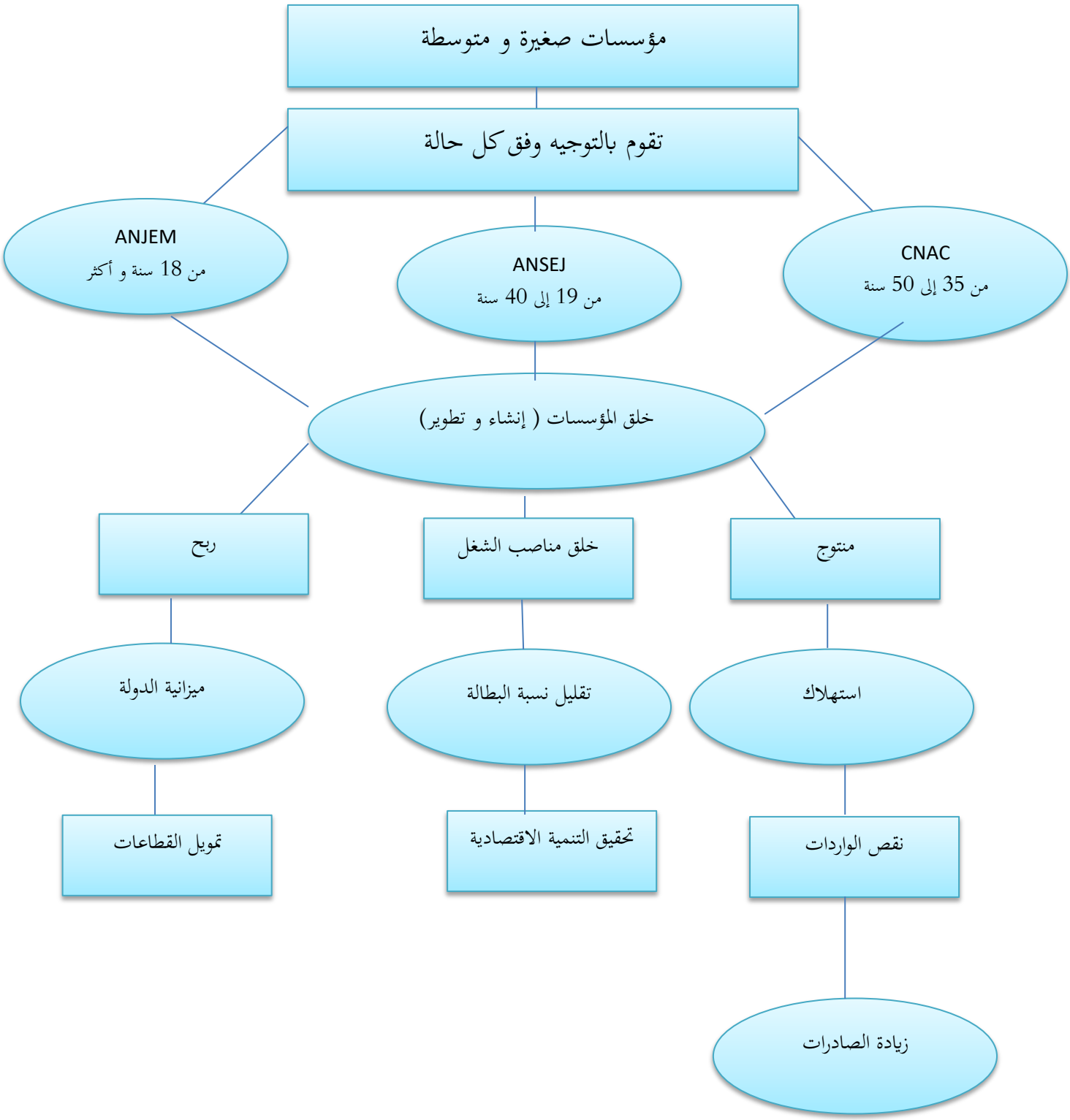

نظرا لطبيعة النشاط الاقتصادي السائد بولاية عين تموشنت فان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تبرز كمحرك اساسي للتنمية بالولاية و تتمثل قطاعات عديدة أهمها الخدمات،إنشاء الأشغال العمومية،لذا فان إنشاء هذا النوع من المؤسسات في تزايد مستمر على مستوى الولاية لذا سنحاول في هذا الجزء دراسة مؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية عين تموشنت حيث سنقوم بدراسة:

- واقع مؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية عين تموشنت.
- توزيع مؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية عين تموشنت.
- مساهمة كل من وكالة وطنية للتشغيل،صندوق ضمان قروض المؤسسات (FGAR)، وكالة الوطنية للاستثمار (ANDI).

1-واقع مؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية عين تموشنت

1-1التعريف بالولاية

اسست ولاية عين تموشنت اثر التقسيم الإداري لسنة 1984 و تقع في الجهة الشمالية الغربية للبلد تتربع على مساحة 2.376.89 كيلو متر مربع ن قدر عدد سكانها سنة 2021 ب 392.234 نسمة بكثافة سكانية قدرها(165 ن /كلم ^{2})

1-1-1 الموقع الفلكي و الجغرافي :

ولاية عين تموشنت تعتبر ملتقى للأقطاب الحضرية الهامة، وهران من الشمال الشرقي ، سيدي بلعباس من الجنوب الشرقي و تلمسان من الغرب

1-1-2 التنظيم الإداري للولاية :

تتكون ولاية عين تموشنت من البلديات و الدوائر بحيث تتكون من 7 دوائر وهي : عين الكيحل-عين تموشنت -بني صافي – العامرية – المالح -حمام بوحجر – ولهاصة و 28 بلدية ن الموضحة في الجدول التالي :

الجدول 5: التنظيم الإداري للولاية

الدوائر	البلديات
عين الكيحل	اغلال
عين تموشنت	عين الاربعاء
بني صاف	عين الكيحل
العامرية	عين تموشنت
المالح	عين الطلبة
حمام بوحجر	عقب اليل
ولهاصة	بني صاف
	بوزجار
	شعبة اللحم
	شنتوف
	العامرية
	الامير عبد القادر
	المالح
	امسعيد
	حمام بوحجر
	الحساسنة
	حاسي الغلة
	وادي برقش
	وادي الصباح
	اولاد بوجمعة
	اولاد الكيحل
	ولهاصة
	سيدي بن عدة
	سيدي بومدين
	سيدي الصافي
	تادمايا
	تامازوغة
	تارقة

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية

2-قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خلال سنة 2020 تم انشاء142 مؤسسة توفر 599 منصب شغل منها 131 مؤسسة مصغرة 7 مؤسسة صغيرة 4 مؤسسة متوسطة ،حيث سجلنا في قطاع المؤسسات المتوسطة و الصغيرة الى غاية سنة 2020 6518 مؤسسة توفر 29443 مناصب شغل على مستوى ولاية عين تموشنت

2-1 قطاع الخاص و العام

الجدول 6: القطاع العام و الخاص

القطاع	عدد المؤسسات	%	عدد العمال	%
القطاع العام	27	0.41	3436	11.67
القطاع الخاص	6491	99.59	26007	88.33
المجموع	**6518**	**100**	**29443**	**100**

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا من مديرية مؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2020

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الخاص تحتل المركز الاول في النسب المئوية حيث تقدر ب 88.33% بينما القطاع العام في المركز الثاني بنسبة تقدر ب 11.67 % حيث في القطاع الخاص هناك 6491 مؤسسة توفر 26007 منصب شغل بينما في القطاع العام 27 مؤسسة توفر 3436 منصب شغل .

2-2تعداد تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية عين تموشنت :

شهد قطاع مؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية عين تموشنت تطورا ملحوظا خاصة في الفترة الاخيرة رغم المرور بجائحة كورونا لسنة 2020 و الجدول التالي يوضح عدد المؤسسات من 2017 إلى غاية 2020 .

الجدول 7: تطور عدد المؤسسات لولاية عين تموشنت

السنة	2017	2018	2019	2020
عدد المؤسسات	6291	6508	6683	6518
مناصب الشغل	26940	27359	27643	29443

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا من مديرية مؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الشكل 2: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية عين تموشنت 2017-2020

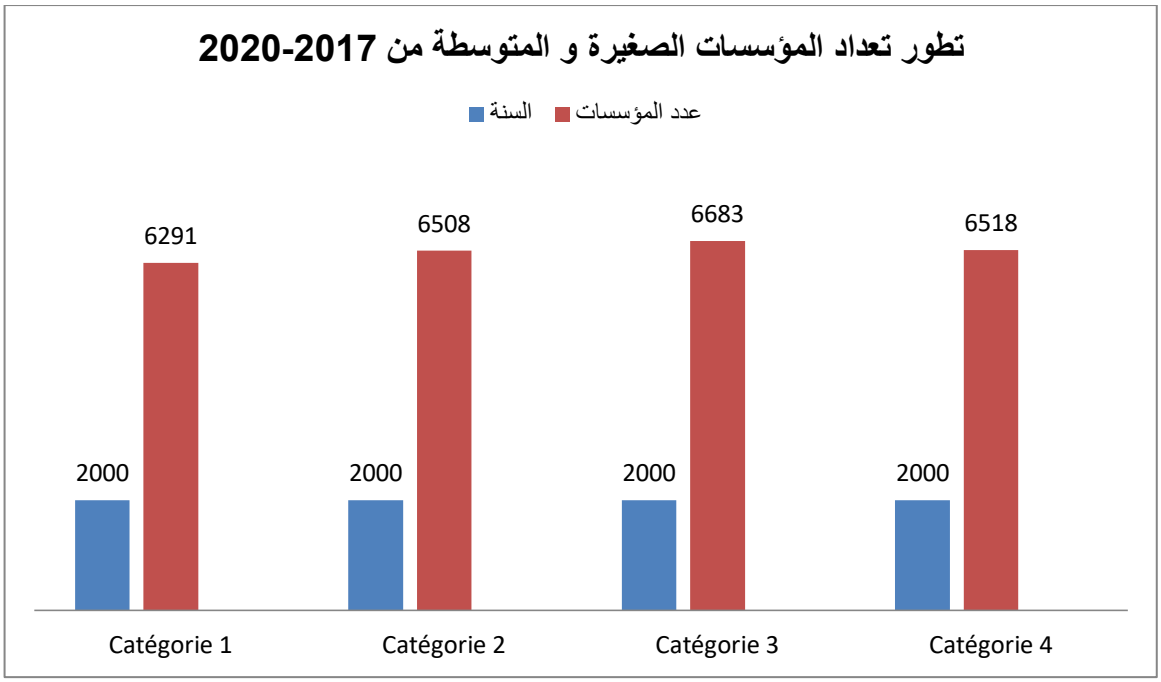

المصدر : من اعداد الطالبتين باستعمال برنامج EXCEL اعتمادا على معطيات الجدول رقم 7

نلاحظ من خلال الجدول رقم 7 و تمثيله البياني ، الخاص بتطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية عين تموشنت تطور مستمر سنة بعد سنة حيث تضاعف عددها من 6291 مؤسسة سنة 2017 إلى 6683 سنة 2019، مما أدى إلى تراجعها في سنة 2020 إلى 6518 مؤسسة و هذا اثر جائحة كورونا ، و لكن لا ننسى تطور المؤسسات راجع إلى تطور الثقافة المقاولاتية لدى الشباب كذلك اهتمام السلطات المعنية بهذا النوع من المؤسسات في هذه الولاية

2-3 الشكل القانوني للمؤسسات

الجدول 8: الشكل القانوني للمؤسسات

الأشخاص	الكبيرة GE من 250 منصب شغل ما فوق		المتوسطة PME من 50 الى 249 منصب شغل		الصغيرةPE من 10 الى49 منصب شغل		المصغرة TPE من 01 الى 9 منصب شغل		*المجوع*	*%*
	العدد	%	العدد	%	العدد		العدد	%		
الأشخاص الطبيعية	0	0	28	45.16	533	83.94	5584	95.99	6145	94.28
الأشخاص المعنوية	4	100	34	54.84	102	16.06	233	4.01	373	5.72
المجموع	**4**	**100**	**62**	**100**	**635**	**100**	**5817**	**100**	**6518**	**100**

المصر : من اعداد الطالبتين اعتمادا من مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2020

أن تعداد الاشخاص الطبيعيين تمثل نسبة 94.28% من مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بينما المعنويين تمثل 5.72% .

2-4 أهم مؤسسات القطاع العام لولاية عين تموشنت

الجدول 9: عدد المؤسسات المرفقة لكل قطاع

يمثل الجدول عدد المؤسسات المرفقة لكل قطاع

الرقم	المؤسسة	النشاط	قطاع النشاط	عدد العمال
01	شركة الاسمنت SCIBS بني صاف	صناعة الاسمنت	مواد البناء	409
02	شركة توزيع الكهرباء SKE تارقة	إنتاج و توزيع الكهرباء	المياه و الطاقة	144
03	المدبغة العمومية العامرية	صناعة جلود البقر	صناعة الجلود	96
04	المحجرة العمومية ENG المالح	محجرة	المناجم والمحاجر	98
05	شركة هيدروكنال شعبة اللحم	إنتاج الأنابيب الخرسانية	مواد البناء	2015
06	شركة سيموب للخشب بني صاف	إنتاج و صناعة الخشب	صناعة الخشب و الفلين و الورق	99
07	شركة تحلية مياه البحر سيدي بن عدة	تحلية مياه البحر	المياه و الطاقة	9
	المجموع			1647

المصدر : من مديرية الصناعة و المناجم لسنة 2020

2-5 الوضعية العامة للمؤسسات المتواجدة عبر الولاية حسب النشاط

الجدول 10: الوضعية العامة للمؤسسات

القطاع	القطاع الخاص		القطاع العام		مجموع الكلي			
	عدد المؤسسات	مناصب الشغل	عدد المؤسسات	مناصب الشغل	عدد المؤسسات	%	مناصب الشغل	%
الخدمات	3767	8413	8	748	3775	57.92	9161	31.11
البناء و الأشغال العمومية	1262	4710	0	0	1262	19.36	4710	16
الفلاحة و الصيد البحري	899	9470	2	260	901	13.83	9730	33.04
الصناعة	560	3371	13	1483	573	8.79	4854	16.49
خدمات دات صلة بالصناعة	3	43	4	945	7	0.10	988	3.36
المجموع	**6491**	**26007**	**27**	**3436**	**6518**	**100**	**29443**	**100**

المصدر : من مديرية الصناعة و المناجم لسنة 2020

✓ سوف نقوم بترجمته على الشكل التالي لنتعرف على النسب اليد العاملة حسب القطاعات بولاية عين تموشنت لسنة2020

الشكل 3: نسب اليد العاملة حسب القطاعات

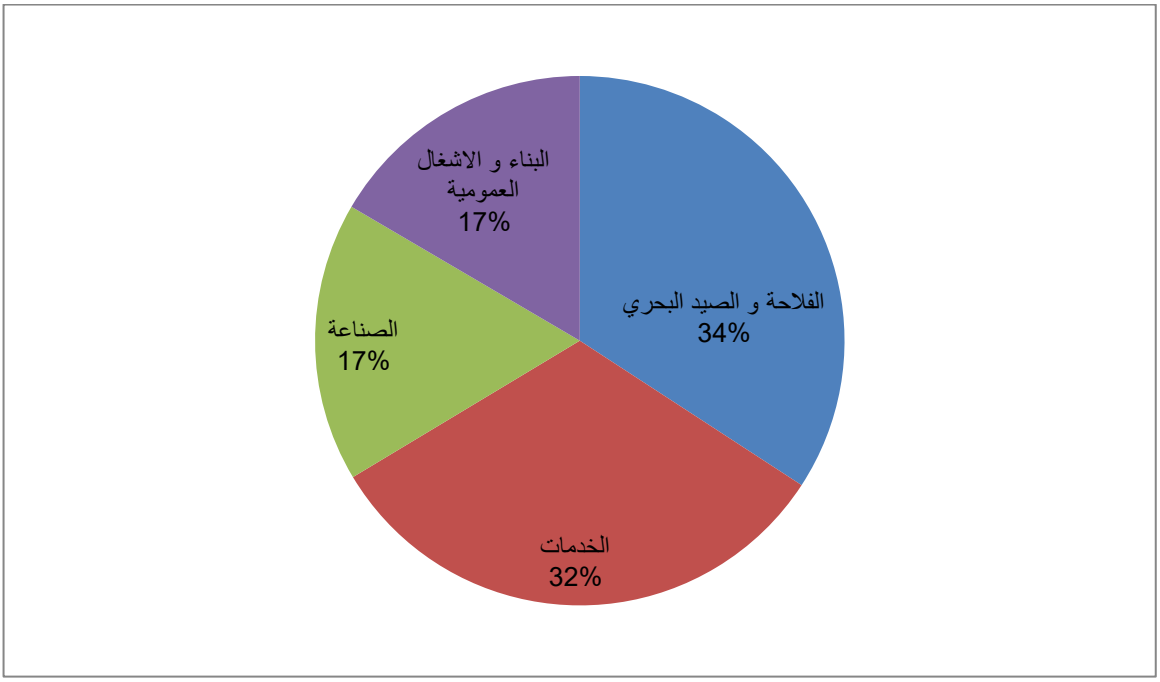

المصدر: نسب اليد العاملة حسب القطاعات اعتمادا على برنامج Excel استنادا من مديرية الصناعة و المناجم

التحليل: توضح الدائرة أن قطاع الفلاحة و الصيد البحري يحتل المركز الأول من حيث نسبة اليد العاملة حيث قدر ب 33.04% و هذا راجع لطبيعة المنطقة ، حيث تمتاز بطابع فلاحي رعوي و مناخ متوسطي ، يليها قطاع الخدمات حيث قدرت نسبة اليد العاملة فيه ب 31.11% و هذا راجع إلى استعمالها نسبة كبيرة في النمو الاقتصادي و هذا أدى إلى خلق فرص جديدة للتوسع و الابتكار ، و منح امتيازات التشغيل ن ثم يأتي قطاع الصناعة و البناء و الأشغال العمومية بنسبة 16.49%و 16% على الترتيب ، وأخيرا قطاع الصناعة (الخدمات ذات صلة بالصناعة) بنسبة 3.36% .

2-6 مساهمة الوكالة لوطنية لدعم و تشغيل الشباب لسنة 2021/2020 و مساهمتها في التشغيل

لقد كان وراء تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الولاية عدد الهيئات لتشجيع إنشاء هذا النوع من المؤسسات عن طريق مختلف أنواع الدعم و التحفيز و من بين تلك الهيئات :

2-6-1 الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب لسنة 2020-2021

الجدول الموالي يوضح تطور عدد المشاريع الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب لولاية عين تموشنت لسنة 2020-2021 و كذا عدد الوظائف التي استطاعت هذه المؤسسات خلقها لسنة 2020-2021

الجدول11: حصيلة وكالة الوطنية 2020-2021

	عدد الملفات المودعة	عدد الملفات المقبولة	عدد الموافقات البنكية	عدد المؤسسات الممولة	عدد الوظائف
2020	135	84	57	50	121
2021	252	173	159	80	191

المصدر: وكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب بولاية عين تموشنت لسنة 2021

نلاحظ من خلال الجدول تطور ملحوظ في تعدد الوظائف و فرص العمل حيث في سنة 2020 كان 121 منصب مما ساهمت في تحقيق زيادة في عدد المناصب حيث وصل سنة 2021 إلى 191 وظيفة و هذا ما يؤكد إلى اهمية كل مؤسسة و مدى مساهمتها في الدعم و تحفيز الشباب إلى العمل

كما نلاحظ تطور ملحوظ في عدد المؤسسات الممولة من 50 مؤسسة سنة 2020 إلى 80 مؤسسة سنة 2021، و هذا راجع إلى الاهتمام الكبير الذي يحظى به قطاع مؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الولاية من قبل السلطات المعنية.

2-6-2 إحصائيات الملفات حسب الجنس

الجدول الموالي يبين توزيع الملفات الممولة من قبل الوكالة الوطنية للتشغيل حسب الجنس

الجدول12: الملفات الممولة حسب الجنس لسنة 2021

الجنس	ذكور	%	اناث	%
ملفات المودعة	201	79.76	51	20.24
ملفات الممولة	134	84.27	25	15.73

المصدر: **وكالة لدعم و تشغيل الشباب بولاية عين تموشنت لسنة 2021**

نلاحظ أن عدد الملفات المودعة من طرف الذكور 201 ملف بينما بلغ عدد الملفات الممولة 681 ملف أي بنسبة 84.27 بالمئة و هي نسبة كبيرة مقارنة بعدد الملفات المودعة من طرف الإناث و البالغ عددها 51 ملف و الملفات الممولة 25 ملف أي بنسبة 15.73 بالمئة و هذا راجع إلى نقص الروح المقاولاتية لدى الإناث وكذلك الأحكام الاجتماعية السائدة.

2-6-2 مساهمة صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة FGAR

حيث تمثلت حصيلة المشاريع المستفادة من صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بنسبة قيمة ضمان القرض المتمثل 350.683.426.44 وفقا للجدول التالي :

الجدول 13: حصيلة المشاريع المستفادة من صندوق قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الرقم	قطاع النشاط	عدد المؤسسات	%	عدد العمال	%	المبلغ (دج)	%
1	الفندقة و الاطعام	3	60	143	88	249.779.624.64	71
2	النقل و المواصلات	1	20	5	3	22.648.866.60	7
3	صناعة مختلفة	1	20	15	9	78.254.935.20	22
	المجموع	**5**	**100**	**163**	**100**	**350.683.426.44**	**100**

المصدر : مديرية الصناعة و المناجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة 2020

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الفندقة و الاطعام هو اكثر استقطابا للعمالة حيث يوظف 143 عامل بنسبة 88% ، أما قطاع الصناعات المختلفة يوظف 15عامل بنسبة 9% ،و يليه قطاع النقل و المواصلات بنسبة 3% .

2-6-3- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (Andi):

حيث تمثلت حصيلة المشاريع المستفادة من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لسنة 2021 كالتالي :

الجدول 14: حصيلة المشاريع المستفادة من الوكالة الوطنية لتطوير للاستثمار

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	عدد العمال	%	المبلغ /م دج/	%
الفلاحة.الصيد.البحري	3	20	63	13.76	411	5.64
البناء والأشغال العمومية	1	6.67	10	2.18	158	2.16
الصناعة الغذائية	6	40.00	97	21.18	781	10.71
الحديد و الصلب	1	6.67	2	0.44	17	0.23
الصحة	1	6.67	20	4.37	150	2.06
خدمات للعائلات	1	6.67	6	1.31	15	0.21
السياحة	2	13.33	260	56.77	5761	78.99
المجموع	**15**	**100**	**458**	**100**	**7293**	**100**

المصدر: مديرية الصناعة و المناجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة 2020

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع السياحة يحتل المرتبة الاولى من حيث عدد العمال حيث يستقطب 260عامل ، و الصناعة الغذائية عدد العمال فيها 97عامل ، و كذا قطاع الفلاحة و الصيد البحري عدد

العمال 63 عامل ، ويأتي على التوالي قطاع الصحة و البناء الأشغال العمومية و خدمات للعائلات و قطاع الحديد و الصلب بحيث عدد العمال لكل منهما : 20 عامل، 10عامل، 6عامل، عاملين على التوالي .

3- مشكلات تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية عين تموشنت

يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية عين تموشنت من العديد من المشكلات التي جعلت مساهمته في التنمية الاقتصادية ضعيفة ، و من بينا ما يلي :

- معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الولاية هي عبارة عن مقاهي بالإضافة إلى ما يسمى بمحلات الرئيس بحيث لا تساهم بشكل كبير في التشغيل و الاستغلال الموارد المتاحة في البلديات .
- الاقتصار إلى التصميمات و المواصفات و المقاييس السليمة.
- ارتفاع التكاليف المواد الأولية و النقل جعل المستثمرين في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يفضلون إقامة مؤسساتهم قرب المناطق الصناعة للاستفادة من مخرجات المركبات الصناعية.
- ضعف فعالية الهيئات الداعمة لقطاع مؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- غالبية البلديات لا تملك منطقة نشاط تكنها من استقطاب استثمارات الخواص في قطاع مؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- تفضيل المستهلك الجزائري المنتجات الأجنبية خاصة بعد إغراق السوق الجزائرية المنتجات الصينية .
- ضعف مكانيزمات السوق بحيث لا توجد سوق منظمة و كفئة تتماشى مع آليات العرض و الطلب .
- محدودية المعرفة بالأساليب التسويقية المعاصرة.
- نقص الثقافة بالمنتجات الوطنية كنتيجة لإهمال سياسة الإعلان و الترويج.
- مشكلة التمويل حيث أن معظم المشاريع لا تجد التمويل اللازم لها بسبب الشروط و الضمانات المطلوبة من طرف البنوك، و التي لا تتوافر لدى غالبية الشباب .
- ضعف التنسيق بين البنوك و الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالولاية رغم وجود اتفاقيات بين البنوك و مختلف هذه الهيئات .
- أغلبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تنشط في القطاع ألفلاحي و القطاع الصناعي

- ضعف تأطير ومرافقة المشاريع الصغيرة ، مما زاد من نسبة اختفاء هذه المشاريع في السنة الأولى من الانطلاق.
- البيروقراطية و طول مدة دراسة الملفات المقدمة لمختلف الهيئات مما اذى بالكثير من الشباب البطال الإحجام عن القيام بأي نشاط خاص .
- القوانين التي تسير الجماعات المحلية حاليا تجاوزها الزمن و لا تشجع المبادرات الهادفة إلى وضع برامج التنمية المحلية تتماشى مع خصوصيات كل بلدية.

ملخص الإطار التطبيقي:

-تعرفنا في هذا الجزء على تشكيلة مؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية عين تموشنت، حيث تبين لنا بان القطاع الخاص يشكل أغلبية في قطاع المؤسسات بالولاية كما انه شهد نموا بوتيرة جيدة في السنوات أخيرة، كما أثبتت كل من الوكالة الوطنية و برامج التأهيل لدعم وتشغيل الشباب على مساهمتها في التوظيف.

-و لكن يبقى هذا القطاع يعاني من عدة مشاكل و صعوبات تعيق نموه و تطوره من بينها نقص الكفاءة و الخبرة للمسيرين و كذا صعوبة الحصول على التمويل اللازم من قبل البنوك و حتى الهيئات المخصصة لدعم مؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الولاية و بالتالي تحدمن قدرته على المساهمة في التنمية الاقتصادية بالولاية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

تناولت هذه الدراسة دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و ذلك من خلال التطرق إلى مفهوم مؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالإضافة إلى الأشكال المختلفة التي تأخذها هذه المؤسسات و تقارب بعض الدول المجاورة لها و كذا مصادر تمويلها

كما قمنا بوضع توصيف عام للتنمية الاقتصادية و أهم استراتيجياتها ، و تطرقنا إلى دور مؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية ، كما ناقشنا أيضا واقع مؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من خلال عرض مراحل تطور هذه المؤسسات و أهم الجهات المشرفة على إنشائها و تطورها

و في الأخير تطرقنا إلى الواقع التطبيقي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية عين تموشنت و مساهمة كل من وكالة وطنية لتطوير و تشغيل الشباب و كل من برامج التأهيل في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و توفر مناصب الشغل ، حيث تبين لنا في هذه الدراسة انه على الرغم من الاهتمام بهذه المؤسسات على مستوى ولاية ، إلا أنها لا تزال بعيدة عن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و كذا المحلية بالولاية ، و هذا راجع إلى عدة مشكلات تقف عائقا وراء تطورها .

نتائج اختيار الفرضيات:

أثبتت الدراسة صحة الفرضية الأولى حيث أن طبيعة مؤسسات الصغيرة و المتوسطة يجعلها تواجه العديد من المشاكل حيث أن صغر حجمها يساعدها على المرونة و التكيف مع الأوضاع الاقتصادية السائدة

كما أثبتت الدراسة صحة الفرضية الثانية حيث أن علاقة مؤسسات الصغيرة و المتوسطة تكمن في المساهمة في التشغيل و ذلك راجع إلى الخصائص التي تتسم بها كالتجديد و الابتكار و توسيع النشاط الاقتصادي

أما فيما يتعلق بالفرضية الثالثة فتعتبر مؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالولاية عين تموشنت مصدرا لاستقطاب اليد العاملة و خلق مناصب شغل لكن تبقى هذه المؤسسات الولاية تعاني من عدة مشاكل أهمها مشكلة التمويل، مما يشكل عائقا أمام تطور و نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية عين تموشنت

التوصيات و الاقتراحات:

من خلال دراسة، يمكن تقديم بعض اقتراحات و التوصيات المتمثلة في :

- ❖ الحفاظ على استمرارية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مرهون بتطوير القدرة الثقافية لديها.
- ❖ ضرورة اهتمام الدولة بهذا النوع من المؤسسات من خلال تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و مساعدتها في الحصول على شهادة مطابقة و حسب المواصفات المقاييس الدولية.
- ❖ الالتزام بمواعيد تسلم المنتجات للتجار حتى لا تتراجع حصتها السوقية؛
- ❖ التخفيض من الرسوم الضريبية و الجمركية خاصة في السنوات الأولى لإنشاء المؤسسة.
- ❖ دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لروح المبادرة الفردية و الأفكار الابتكارية للعمال.
- ❖ تشجيع مؤسسات الصغيرة و المتوسطة على استعمال تكنولوجيا، إعلام و اتصال و الاستغلال الفعال لما توفره هذه التكنولوجيا من المزايا و التطبيقات.
- ❖ تقديم تسهيلات تمويلية لتلك المؤسسات من قبل كافة البنوك حتى تتمكن من الاستمرار في الإنتاج دون انقطاع.
- ❖ توفير البنية الأساسية و المناطق الخاصة بالأنشطة التي تمارسها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- ❖ تكوين موارد البشرية العاملة في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- ❖ إعداد برنامج تأهيل امثل و فعال للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و السهر على تطبيقه.
- ❖ التشجيع على إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة بمختلف انحاء الولاية عين تموشنت لتحقيق مدا التوازن الجهوي في التنمية مع أخد بعين الاعتبار خصوصيات النشاط اقتصادي الذي تتميز به كل بلدية.
- ❖ ضرورة التنسيق بين البنوك و مختلف الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة بولاية عين تموشنت، لحل مشكلة التمويل.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع:

1. الاخضر بن عمر ، علي اللموشي ، **معوقات المؤسسات الصغير و المتوسطة في الجزائر و سبل تطورها** مداخلة ضمن الملتقى الوطني ول واقع و افاق النظام محاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في جزائر ن جامعة الوادي ، الجزائر ، يومي 05-06 203 .
2. بزيان عثمان ، **قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، ملتقى متطلبات بتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسط في الوطن العربي ، جامعة الشلف (الجزائر) ، 17و 18 افريل 2006.
3. بشار يزيد الوليد : **التخطيط و التطور الاقتصادي** دار الراية ، للنشر و التوزيع ، عمان ط 1 ، 2008 .
4. بلحمدي سيدي علي: **مؤسسات صغيرة و متوسطة، كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية** (رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر ن .
5. بن عزة هشام،**دور القرض الايجاري في مويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،** دراسة حالة البنك الجزائري ،مذكرة ماجيستر تخصص مالية دولية،كلية علوم اقتصادية وتجارية و علوم التسيير ،جامعة احمد بن بلة ،وهران،2011-2012.
6. بوسهيمي احمد، **الاستثمار في المؤسسات المصغرة و دورها في تنمية المحلية** بمنطقة الجنوب العربي الجزائري اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص تسيير مؤسسات ن كلية علوم الاقتصادية و العلوم التجارية وتسيير ، جامعة الجزائر ، 2003 .
7. بوهزة مُحَّد بن يعقوب ، **تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، مداخلة في الدورة التدريبية حول : تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية ن جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر) ، ماي 2003.
8. حكيم شيوطي : **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية** ، دراسة حالة الجزائر ، اطروحة دكتوراه جامعة 2007-2008.
9. دومي سمراء،عيد القادر عطوي ، التجربة المغربية في ترقية و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطور دورها في الاقتصاديات المغاربة ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف ،25-28 ماي 2003 .

10. رابح خوني ، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها** ،ابتراك الطابع و التوزيع ،2008.

11. رضا زهواني: **تحسين تخطيط الانتاج في مؤسسات صغيرة و متوسطة دراسة حالة مؤسسة رمال بلاستيك** نقرت،مذكرة ماجيستر جامعة ورقلة2006-2007.

12. سليمان ليدية ، سليمان دهية : **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم سياسة التشغيل في الجزائر** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، الجزائر،2014-2015 .

13. سليمان ناصر ،عواطف محسن ، **قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات ، المعوقات و الحلول** ،بحث مقدم للملتقى الدولي الاول حول تقييم استراتيجيات و سياسات الجزائر الاقتصادية ن لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في افاق الالفية الثالثة بالجزائر ، بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة المسيلة (الجزائر) بالتعاون مع مخبر الاستراتيجيات و السياسات الاقتصادية في الجزائر ، يومي 28 29 اكتوبر 2014.

14. سمية قنديرة، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من البطالة –**دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة منتوري-قسنطينة ،الجزائر 2009-2010.

15. صالح خليل ابو اصبع : **الاتصال و التنمية المستدامة في الوطن العربي** دار البركة للنشر و التوزيع –الاردن ، عمان ، ط 1 2008 .

16. صالح صالحي: **اساليب تنمية المشروعات صغيرة و متوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة علوم اقتصادية و علوم التسيير جامعة سطيف، العدد (3) ن2004،صك.

17. الطاهر الخامرة : **المسؤولية البيئية و الاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حالة سونطراك** ، مذكرة ماجيستر ، جامعة ورقلة 2006-2007 .

18. الطيب داودي: **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية ن الواقع و المعوقات "حالة الجزائر"** ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ن العدد 11 سنة 2011

19. عبد الرحمن العايب : **التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة** – مذكرة ماجيستر ، ، جامعة سطيف ، 2010-.

20. عبد القادر مُحَّد عبد القادر عطية : **اتجاهات حديثة في التنمية** ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع.

21. عبد اللاوي مفيد، جميلة الجوري ، **الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و واقعها في الجزائر** ،مداخلة ضمن الملتقي الوطني حول واقع و افاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطةفي الجزائر ، جامعة الوادي (الجزائر) ، يومي 05/06/05 2013.

22. عبد الله ، خبابة، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الية لتحقيق التنمية** ،دار الجامعة الجديدة ، مصر ،2013.

23. علي جدوع ، الشرفات : **التنمية الاقتصادية في العالم العربي** : دار جليس الزمان للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2010 .

24. عمار شلابي : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية ، مجلة البحوث و لدراسات الانسانية ، جامعة سكيكدة ، العدد 5 ماي 2010.

25. عواطف محسن امال،مهاوة : **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين تحقيق التنمية و تحديات العولمة** الملتقى الدولي حول استراتجية التنظيم و ومرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،في الجزائر جامعة قاصدي مرباج، ورقلة ،يوم 18-19 افريل 2012،.

26. فتحي السيد عبده ، ابوهيد، احمد ، **الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية المحلية** ، مؤسسة شباب ، الجامع الاسكندرية .

27. فتحي السيد عبدو ابو احمد ، **الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية المحلية**،مؤسسة الشباب،الجامعة الاسكندرية،مصر،2005.

28. فليح حسن خلف : **التنمية و التخطيط الاقتصادي** ، عالم كتاب الحديث للنشر و التوزيع – عمان- الاردن ط 1 ، 2006 .

29. قدي عبد المجيد ،**مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول : استراتجيات التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الوادي (الجزائر) ، يومي 18و 19 افريل 2012.

30. ماجدة رحيم: واقع ودور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اقتصاد الوطني مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي طور الثاني كلية علوم اقتصادية و علوم تجارية و علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة-الجزائر 2017-2018

31. المادة 1،2،5، من المرسوم التنفيذي رقم 2-373، مؤرخ في 6 رمضان عام 1423، الموافق 11 نوفمبر سنة 2002 ، يتضمن إنشاء، صندوق القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحديد قانونه الاساسي.

32. المادة 3،6، من المرسوم الرئاسي رقم، 4-13، مؤرخ في 29 ذي القعدة ، عام 1424، الموافق 22 يناير سنة 2004، يتعلق بجهاز القرض المصغر .

33. المادة 1،2،3،4، من المرسوم التنفيدي رقم 96-296، مؤرخ في 24 ربيع الثاني،عام 1417، الموافق 8 سبتمبر 1996، يتضمن إنشاء الوكاة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ، و تحديد قانونها الاساسي .

34. المادة 6،7،21، من الأمر رقم 1-3، مؤرخ في اول جمتدى الثانية\ن عام1422، الموافق20 غشت سنة 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار.

35. مايل عبد المولى طشطوش ، **المشروعات الصغيرة و دورها في التنمية** ، دار حامد للنشر و التوزيع ، الأردن عمان الطبعة الأولى 2012 .

36. مُحَّد عبد العزيز، عجيمة ، **عبد الرحمن يسري احمد : التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مشكلاتها** ، الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع ، 1999 ، الاسكندرية .

37. مدحت القريشي : **التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات)** دار وائل للنشر و التوزيع – الاردن- عمان ، ط 1 .

38. مشري مُحَّد الناصر، **دور المؤسسات الصغيرة و المصغرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة** ، مذكرة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة عرفات عباس سطيف ، الجزائر ، 2008-2011 .

39. مصطفى يوسف كافي،بيئة و تكنولوجية ،ادارة مشروعات الصغيرة و المتوسطة مكتبة المجتمع العربي ،الاردن ، الطبعة الاولى،2014.

40. منظمة العمل العربية: **دور المنشئات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق ازمة** البطالة ، ورقة عمل للمنتدى العربي للتشغيل ببيروت 19-2009/10/21 ن .

41. ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان باينات ، **التدقيق الإداري و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2008.

42. نبيل جواد : **ادارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** الجزائرية للكتاب –الجزائر- الطبعة الاولى ،2006.

43. نبيل جواد **إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها**، ابتراك،مصر،الطبعة الاولى،2008.

44. يحي عبد القادر ،**دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في امتصاص** البطالة –دراسة حالة– ولاية تيارت، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة وهران،الجزائر،2011-2012.

فهرس الموضوعات

فهرس المحتويات

المقدمة العامة:.....أ

الإطار النظري: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

1- ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 3

1.1 مفاهيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....3

1-2 دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 10

1-3 اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 11

1-4 اشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....12

1-5 خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....14

1-6 مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 15

1-7 المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 15

2- التنمية الاقتصادية 17

الإطار النظري: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

2-1 الاطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية.....18

2-2 اهمية و اهداف التنمية الاقتصادية : 19

2-3 استراتجيات التنمية الاقتصادية : 20

2-4 التنمية المستدامة : 23

3- دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر 24

3-1 دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية 24

3-2 دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاجتماعية.....28

3-3-مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر 31

3-4 – الجهات المشرفة على إنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر 36

ملخص الإطار النظري: 40

الإطار التطبيقي: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية بولاية عين تموشنت

1-واقع مؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية عين تموشنت 43

1-1التعريف بالولاية 43

2-قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....45

2-1 قطاع الخاص و العام 45

2-2تعداد تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية عين تموشنت : 45

2-3 الشكل القانوني للمؤسسات 47

2-4 أهم مؤسسات القطاع العام لولاية عين تموشنت.....48

2-5 الوضعية العامة للمؤسسات المتواجدة عبر الولاية حسب النشاط.....49

2-6 مساهمة الوكالة لوطنية لدعم و تشغيل الشباب لسنة 2021/2020 و مساهمتها في التشغيل 51

3- مشكلات تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية عين تموشنت 55

ملخص الإطار التطبيقي:.....57

الخاتمة العامة:.....59

قائمة المصادر و المراجع: 62

قائمة الأشكال.....

قائمة الجداول.....

فهرس الموضوعات

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**التعريف ولايات المتحدة الامريكية**	04
02	التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	05
03	**تعريف الاتحاد الاوربي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**	06
04	**تعريف دول جنوب شرق اسيا**	07
05	**التنظيم الإداري للولاية**	44
06	**القطاع العام و الخاص**	45
07	**تطور عدد المؤسسات لولاية عين تموشنت**	46
08	**الشكل القانوني للمؤسسات**	47
09	**عدد المؤسسات المرفقة لكل قطاع**	48
10	**الوضعية العامة للمؤسسات**	49
11	**حصيلة وكالة الوطنية 2020-2021**	51
12	**الملفات الممولة حسب الجنس لسنة 2021**	52
13	**حصيلة المشاريع المستفادة من صندوق قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**	53
14	**حصيلة المشاريع المستفادة من الوكالة الوطنية لتطوير للاستثمار**	54

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**المخطط العام للمؤسسات صغيرة و المتوسطة**	41
02	**تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية عين تموشنت 2017-2020**	46
03	**نسب اليد العاملة حسب القطاعات**	50

خلاصة :

تمحورت هذه الدراسة حول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث أصبح قطاعا هاما في الاقتصاد الوطني، ففي الجانب النظري تم التطرق إلى دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية أما في الجانب التطبيقي فقد تعرض البحث إلى واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية عين تموشنت و مساهمته في التشغيل حيث بينت أن مساهمة هذا القطاع في التنمية بولاية عين تموشنت مازالت صعبة.

الكلمات المفتاحية :

مؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التنمية الاقتصادية.

Abstract:

This study focused on the role of small and medium enterprises in achieving economic development, as it became an important sector in the national economy. Ain Temouchent state and its contribution to the operation, as it showed that the contribution of this sector to development in the state of Ain Temouchent is still difficult.

key words :

Small and medium enterprises, economic development.